الاستغاثة

كتبه

د. سيف علي العصري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله كما يحب ربنا ويرضى، والصلاة والسلام على إمام الهدى، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن بهديه اقتدى، أما بعد:

فنسألك اللهم أن تبصرنا والمسلمين بما يرضيك، وأن تقذف في قلوبنا محبة الحق والانقياد له، ونضرع إليك بدعاء حبيبنا وسيدنا محمد فنقول: (اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم[1]).

ونعوذ بك اللهم أن تجعلنا ممن {زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا}، فإنَّ خَطَرَ الإقامَةِ على البدعة أو المعصية معَ اعتقادها حسنة يَسُدُّ على الإنسانِ بابَ التراجع إلى الحق، والموَفَّقُ من أخذ الله بناصيته إلى الحق، وهداه إلى المنهاج الرشيد، والقول السديد.

والمخذول من كان في نظر نفسه مصيباً، وهو عن الحق بمعزل، وقد قيل: كَمْ مِنْ قاصدٍ للحق لم يصبه، ومِنْ مريد للخير لَمْ ينَلْه.

فنسأل الله التوفيق لما يحبه ويرضاه، وهذا أوان الشروع في المقصود.

---

(1) رواه مسلم.

فصل: مسألة الاستغاثة

الاستغاثة هي طلب الغوث، قال الإمام القرطبي في تفسير قوله تعالى: {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ} : (الاستغاثة: طلب الغوث والنصر. غَوَّثَ الرجلُ قال: واغوثاه. والاسم الغَوْثُ والغواث والغواث. واستغاثني فلان فأغثته، والاسم الغيات[1]).

وقال العلامة مرتضى الزبيدي: (الاسْتغَاثَةُ : طَلَبُ الغَوْثِ وهو التَّخْلِيصُ من الشِّدةِ والنِّقْمَةِ والعَوْنُ على الفَكَاكِ من الشّدائِدِ[2]).

وكلامنا عليها من النواحي التالية:

الناحية الأولى: حقيقة الاستغاثة، وعلاقتها بالتوسل.

الناحية الثانية: أقوال أهل العلم فيها.

الناحية الثالثة: أدلة أهل العلم فيما ذهبوا إليه.

الناحية الرابعة: الجواب على بعض الاعتراضات.

وسنفرد كلَّ ناحية بفصل مستقل.

---

(1) الجامع لأحكام القرآن 370/7 .

(2) تاج العروس شرح القاموس 314/5 .

فصل: حقيقة الاستغاثة، وعلاقتها بالتوسل

سبق في المعنى اللغوي أن الاستغاثة هي طلب الغوث، والمغيث على الحقيقة هو الله تبارك وتعالى، ومن استغاث بغير الله مع اعتقاده أن هذا الغير قادر على تحصيل الغوث من دون الله فهو كافر كفراً أكبرَ، ومثل هذا الاعتقاد لا يخطر على ذهن الموحدين، بل أقلُّ الناس شأناً من العامة، لا يعتقد في وليٍ من الأولياء أنه مؤثرٌ مُوْجِدٌ من دون الله، بل يعتقد أنه عبدٌ مربوب لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضراً، وإنما هو سبب ووسيلة، وهذا ما قرره جماهير العلماء، وقرروا أيضاً عدم الفرق بين التوسل والاستغاثة، فإنَّ كلاً من المتوسِّلِ والمستغيث طالِبٌ من الله تَحْصِيْلَ مراده ومقصوده بذكر نبي أو ولي.

إلا أنَّ المتوسل صرح بالطلبِ من الله فقال: [يا ربُ بجاه نبيك أو بدعاء نبيك أن تجعلني رفيقاً لنبيك المصطفى في الجنة]، وأما المستغيث فخاطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائلاً: (أسألك مرافقتك في الجنة[1])، ولا شك أن مقصود الثاني بقوله: [أسألك مرافقتك في الجنة] هو عين مقصود الأول، ولو كان هذا الأمرُ غيرَ جائزٍ، وفيه مخالفة لعقيدة التوحيد لزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقال له: هذا سؤال لغير الله فيما لا يقدر عليه إلا الله، ولكن لما كان المقصود هو الطلب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنْ يدعو له، قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعني على نفسك بكثرة السجود، **ولم يلتفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى مجرد اللفظ المتضمن توجيه الخطاب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم،** فلمَّا لم يكن من النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنكار لذلك؛ عُلِمَ أن إطلاق هذه الألفاظ إذا حملت على محملها لا مانع شرعاً منها.

---

(1) والحديث رواه مسلم وغيره عن ربيعة بن كعب الأسلمي قال: كُنْتُ أَبِيتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْتُهُ بِوَضُوئِهِ وَحَاجَتِهِ فَقَالَ لِي سَلْ فَقُلْتُ أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ قَالَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ قُلْتُ هُوَ ذَاكَ قَالَ فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ.

وهذا الأمر كان واضحاً عند الصحابة والسلف والعلماء رحمهم الله، حتى جعل الإمام تقي الدين السبكي مخالفة ذلك من التدليس الذي لا يجوز، فقال:

(وليس المراد نسبة النبي صلى الله عليه وسلم إلى الخلق والاستقلال بالأفعال، هذا لا يقصده مسلم، فصرفُ الكلام إليه ومنْعُهُ من باب التلبيسِ في الدين، والتشويشِ على عوام الموحدين، وإذْ قد تحررت هذه الأنواع والأحوال في الطلب من النبي صلى الله عليه وسلم وظهر المعنى، فلا عليك في تسميته توسلاً أو تشفعاً أو استغاثة أو تجوهاً أو توجهاً لأن المعنى في جميع ذلك سواء[1]).

نسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه أمر مقَرَّرٌ لغةً وشرعاً :

ونسبة الفعل إلى من كان سبباً فيه أمر مقَرَّرٌ لغةً وشرعاً ولذلك نظائر كثيرة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، فمن ذلك:

1- الإحياء والإماتة من خصائص الله تعالى، قال سبحانه: {اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا} (الزمر:42)، وقال سبحانه وتعالى: {إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ } (البقرة: 258)، وقال سبحانه وتعالى: {اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ} (الروم:40).

ومع كون الإحياء والإماتة والتوفي فِعْلُ اللهِ وحْدَهُ حقيقةً وإيجاداً، فقد نَسَبَ اللهُ هذه الأفعال إلى بعض خلقه، فقال سبحانه وتعالى: {حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ} (الأنعام:61)، فنسب الله التوفي إلى رسله، وقال سبحانه وتعالى: {قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ } (السجدة:11)، وقال سبحانه وتعالى مخبراً عن عيسى عليه السلام: {أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ

---

(1) شفاء السقام ص186 .

اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآَيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} (آل عمران:49).

ولا تعارض بين هذه الآيات، فإن الله نسب الخلق والإحياء والإماتة والتوفي إلى نفسه نسبة حقيقية، ونسب ذلك إلى الملائكة وإلى ملك الموت وإلى عيسى عليه السلام مجازاً، وليس في نسبة هذه الأفعال للملائكة أو عيسى إخلالاً بحق التوحيد.

2- نسب الله الرزق إلى نفسه فهو سبحانه وتعالى الرزاق، قال سبحانه وتعالى: {إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ} (الذاريات:58)، وتقديم الضمير [هو] يفيد الاختصاص، فهو سبحانه وحده من يرزق على الحقيقة، ولكنه سبحانه وتعالى نسب الرزق إلى خلقه مجازاً؛ فقال سبحانه وتعالى: {وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا} (النساء:8)، وليس بين هذه الآية والتي سبقتها تعارض، لأن نسبة الرزق في الآية الأولى حقيقية وفي الآية الثانية مجازية، وليس في ذلك ما يعارض أمر التوحيد، أو يُخِلُّ بحق الله تعالى.

3- أمر النبي صلى الله عليه وسلم بسؤال الله وحده فقال: (إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلْ اللَّهَ[1])، ولكن نبينا صلى الله عليه وآله وسلم الذي بعث بالتوحيد لم ينكر على من توجه بالسؤال إليه قائلاً: (أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ[2])، ولا تعارض بين الحديثين، فإن السؤال على الحقيقية لا يكون إلا لله تعالى، وأما التوجه بالسؤال للسبب مع اعتقاد أنه سبب كما فعل الصحابي فهذا أمر لا حرج فيه.

(1) رواه أحمد والترمذي والحاكم.

(2) رواه مسلم.

4- نسب الله كتابة أفعال العباد إلى نفسه سبحانه فقال: {وَاللَّهُ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّتُونَ} (النساء:81)، ونسب ذلك إلى ملائكته فقال سبحانه وتعالى: {إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ} (يونس:21) .

5- المدبر للأمور، والمصرِّف لها هو الله، قال سبحانه وتعالى: {وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ} (يونس:31)، ونسب سبحانه وتعالى التدبير إلى بعض خلقه فقال سبحانه: {فَالْمُدَبِّرَاتِ أَمْرًا} (النازعات:5)، ولا تعارض بين الآيتين، فنسبة التدبير إلى ذاته العلية نسبة خلق وإيجاد، ونسبة التدبير إلى مخلوقٍ نسبةَ تسبب، فالأولى حقيقية، والثانية مجازية.

6- نسب اللهُ إلى ذاته العلية الهداية ونفاها عن سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم فقال: {إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ} (القصص:56)، ولكنه سبحانه وتعالى نسبَ الهداية إلى رسوله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: {وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ} (الشورى:52).

7- وأسند الله الوهب إلى جبريل عليه السلام مجازاً في قوله سبحانه وتعالى: {لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا} (مريم:19)، والواهب حقيقة هو الله تعالى وحده.

والنصوص في هذا كثيرة جداً، وفي ما ذكرنا تبصرة لمن أراد الحق.

فما ورد على لسان بعض المسلمين مما ظاهره الطَّلَبُ من المخلوق إنما يُحْمَل من خلال المجاز العقلي على مُوْجِدِ ذلك وهو الله سبحانه وتعالى، ولذا عقب الإمام السبكي على

حديث ربيعة بن كعب الأسلمي[1] بقوله: (ولا يقصد الناس بسؤالهم ذلك إلا كون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبباً وشافعاً[2]).

النسبة إلى غير الله مجازية:

من خلال استعراضنا لهذه النصوص قد يتوهم البعض أن هناك تعارضاً بين النصوص التي تنسب الأفعال إلى الله تعالى، والنصوص التي تنسب بعض تلك الأفعال إلى بعض الخلق، والحقيقة أنه لا تعارض أبداً، فما نُسِبَ إلى الله فالمراد حقيقة الإيجاد، وحقيقة الخلق، وحقيقة الرزق، وهكذا، فإن الله هو الفعال لما يريد، وليس له شريك في فعله، وغير محتاج إلى من يساعده أو يعينه، وكل ما نراه من تأثير يظهر من المخلوق ليس إلا من إمداد الله وحده، وما نُسِبَ إلى المخلوق فالمراد إنما هو التسبب فقط، فالإنسان عندما يطلب من الأسباب حاجته فعليه أن يدرك أن المعطي هو خالق الأسباب وهو الله عز وجل، والله تعالى حين أمرنا بفعل الأسباب، ولكن على أن لا نعتقد بالأسباب أنها هي الفعالة، بل نعتقد أن الأسباب فقيرةٌ إلى المسبب، والمسبب هو الله عز وجل، فمعتقد أهل السنة أن الطعام لا يشبع والماء لا يروي، والنار لا تحرق.

كلام الإمام شيخ الإسلام وسلطان العلماء في هذا:

قال شيخ الإسلام سلطان العلماء العز بن عبد السلام: (والعجب أنهم يذمون الأشعري رحمه الله بقوله: إن الخبزَ لا يُشبع والماءَ لا يُروي والنارَ لا تُحرق، وهذا كلام أنزل الله تعالى معناه في كتابه الكريم، فإن الشبع والري والاحتراق حوادث انفرد الرب سبحانه

(1) ونصه كما في صحيح مسلم: حديث ربيعة بن كعب الأسلمي قال: كنت أبيت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته بوضوئه وحاجته فقال لي: (سَلْ فَقُلْتُ أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ قَالَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ قُلْتُ هُوَ ذَاكَ قَالَ فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ

(2) شفاء السقام ص186.

وتعالى بخلقها، فلم يخلق الخبزُ الشبعَ، ولم يخلق الماءُ الريَ، ولم تخلق النارُ الاحتراقَ، وإن كانت أسباباً في ذلك، فالخالق هو المسبب، كما قال تعالى: { وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى} (الأنفال:17) ، نفى أن يكون رسوله خالقاً للرمي وإن كان سبباً فيه، وقد قال تعالى: { وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى (43) وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا} (النجم:44)، فاقتطع الإضحاك والإبكاء والإماتة والإحياء عن أسبابها، وأضافها إليه، فكذلك اقتطع الأشعري رحمه الله الشبع والري والاحتراق عن أسبابها وأضافها إلى خالقها؛ لقوله تعالى: { اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} (الزمر:62)، ولقوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ}(فاطر:3) [1]).

فالمستغيث بصالح لا يعتقد فيه قدرة مستقلة على الفعل والإيجاد، بل يعلم يقينا أن الرجل الصالح سبب في الإعانة، والمعين على الحقيقة هو الله.

فنحن نعتقد أن جميع الأنبياء والأولياء لا فعل لهم ولا قدرة ولا تصرف لا في حال الحياة ولا بعد الموت.

والذين يفرقون بين الأحياء والأموات فجوزوا الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه، هم القريبون من الزلل، لأنهم اعتقدوا في الأحياء التأثير دون الأموات، ولو وُفِّقُوا لعلموا أن التأثير والخلق والإيجاد إنما هو لله وحده، وأن الحي كالميت لا يملك من أمر نفسه شيئاً.

فصلٌ: أقوال أهل العلم في الاستغاثة

وإلى جواز الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ذهب الجماهير من أهل العلم، وسنقتصر هنا على من صرح بلفظ الاستغاثة أو حدثت منه استغاثة، أو قرر ذلك، **ولن نذكر في هذا الفصل أقوال من قرر التوسل وإنْ كنَّا نعتقد أن التوسل والاستغاثة باب واحد.**

(1) طبقات الشافعية الكبرى (227/8).

1- الإمام ابن المقرئ محمد بن إبراهيم الأصبهاني .

ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء فقال: (الشَّيْخُ، الحَافِظُ، الجَوَّالُ، الصَّدُوْقُ، مُسْنِدُ الوَقْتِ، أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ بنِ عَلِيِّ بنِ عَاصِمِ بنِ زَاذَانَ الأَصْبَهَانِيُّ ابْنُ المُقْرِئِ، صَاحِبُ المُعْجَمِ وَالرِّحلَةِ الوَاسِعَةِ.وُلِدَ:سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمَانِيْنَ ومائَتَيْنِ[1]).

ثم أورد الذهبي في ترجمته ما نصه: (وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بنِ أَبِي عَلِيٍّ، قَالَ:كَانَ ابْنُ المُقْرِئِ يَقُوْلُ:

كُنْتُ أَنَا وَالطَّبَرَانِيُّ، وَأَبُو الشَّيْخِ بِالمَدِيْنَةِ، فضَاقَ بِنَا الوَقْتُ، فَوَاصَلْنَا ذَلِكَ اليَوْمَ، فَلَمَّا كَانَ وَقتُ العشَاءِ حضَرتُ القَبْرَ، وَقُلْتُ:يَا رَسُوْلَ اللهِ الجُوْع، فَقَالَ لِي الطَّبَرَانِيُّ:اجلسْ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الرِّزْقُ أَوِ المَوْتُ.

فَقُمْتُ أَنَا وَأَبُو الشَّيْخِ، فحضرَ البَابَ عَلَوِيٌّ، فَفَتَحْنَا لَهُ، فَإِذَا مَعَهُ غُلاَمَانِ بِقفَّتَيْنِ فِيْهِمَا شَيْءٌ كَثِيْرٌ، وَقَالَ: شَكَوْتُمُونِي إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ؟رَأَيْتُهُ فِي النَّوْمِ، فَأَمَرَنِي بِحَمْلِ شَيْءٍ إِلَيْكُمْ[2]).

الشاهد: طلب الإمام الحافظ ابن المقرئ الطعام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعرض حاجته عليه، وهذا بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمئات السنين.

ولو كان هذا الأمر منكراً بل شركاً فكيف فعله هذا الإمام، وكيف رضي به الإمام الطبراني، والإمام أبو الشيخ ، ثم كيف رضي الإمام الذهبي أن يورد هذا الشرك في كتابه دون أن يعقب عليه[3].

---

(1)سير أعلام النبلاء (470/31)

(2) سير أعلام النبلاء (473/31)

(3) مع العلم أن عبد الرحمن عبد الخالق، وعبد الرحمن دمشقية وغيرهما يصرحون بكفر من يقول عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم: (يا رسول الله الجوع).

2- الإمام أبو الشيخ عبد الله بن محمد .

وسبق موقفه مع الإمام ابن المقرئ، والإمام أبو الشيخ هو الذي يقول الإمام الذهبي في ترجمته في سير أعلام النبلاء: (الإِمَامُ، الحَافِظُ، الصَّادِقُ، مُحَدِّثُ أَصْبَهَانَ، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ جَعْفَرِ بنِ حَيَّانَ، المعْرُوفُ بِأَبِي الشَّيْخِ، صَاحِبُ التَّصَانِيْفِ. وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِيْنَ وَمائَتَيْنِ).

3- الإمام الطبراني سليمان بن أحمد .

وسبق موقفه مع الإمام ابن المقرئ، والإمام الطبراني هو إمام شهير، قال عنه الإمام الذهبي في السير: (الإِمَامُ، الحَافِظُ، الثِّقَةُ، الرَّحَّالُ، الجَوَّالُ، مُحَدِّثُ الإِسلاَمِ، علمُ المعمَّرينَ، أَبُو القَاسِمِ سُلَيْمَانُ بنُ أَحْمَدَ بنِ أَيُّوْبَ بنِ مُطَيِّرٍ اللَّخْمِيُّ، الشَّامِيُّ، الطَّبَرَانِيُّ، صَاحبُ المعَاجِمِ الثَّلاَثَةِ. مَوْلِدُهُ:بِمدينَةِ عكَّا، فِي شَهْرِ صَفَرٍ، سنَةَ سِتِّيْنَ وَمائَتَيْنِ، وَكَانَتْ أُمُّهُ عَكَّاوِيَّةً).

4- الإمام المحدث ابن عساكر .

قال الإمام المحدث الفقيه ابن عساكر الشافعي في تاريخ دمشق: (أخبرنا أبو محمد هبة الله بن أحمد بن طاووس، أنبأنا طراد بن محمد، أنبأنا أبو الحسين بن بشران، أنبأنا أبو علي بن صفوان، نبأنا أبو بكر بن أبي الدنيا، حدثني محمد بن الحسين، حدثني أبو المصعب مطرف، حدثني المنكدر بن محمد، أن رجلا من أهل اليمن أودع أباه ثمانين ديناراً وخرج يريد الجهاد، وقال له إن احتجت إليها فأنفقها إلى أن آتي إن شاء الله، قال وخرج الرجل وأصاب أهل المدينة سنةٌ وجهدٌ، قال فأخرجها أبي فنفقها، قال فلم يلبث الرجل أن قدم وطلب ماله، فقال له أبي عد إلي غداً، قال وبات في المسجد **متلوذا بقبر رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة، وبمنبره مرة**، حتى كاد يصبح – يؤذن – فإذا شخص في السواد يقول له: دونكها يا محمد، قال فمد يده فإذا صرة فيها ثمانون ديناراً، قال وغدا عليه الرجل فدفعها إليه[1]).

(1) تاريخ مدينة دمشق (61/56).

الشاهد: رجوع الرجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وذكر الإمام المحدث ابن عساكر لهذه الحادثة دون نكير، ولو كان الرجوع إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته شركاً وكفراً لأنكر ذلك هذا الإمام، والإمام ابن عساكر هو الذي يقول فيه الإمام ابن كثير في البداية والنهاية (294/12) : (أحد أكابر حفاظ الحديث، ومن عني به سماعا وجمعا وتصنيفا واطلاعا وحفظا لأسانيده ومتونه، وإتقانا لأساليبه وفنونه، صنف تاريخ الشام في ثمانين مجلدة، فهي باقية بعده مخلدة، وقد ندر على من تقدمه من المؤرخين، وأتعب من يأتي بعده من المتأخرين، فحاز فيه قصب السبق ...هذا مع ماله في علوم الحديث من الكتب المفيدة وما هو مشتمل عليه من العبادة والطرائق الحميدة).

وأما الغلاة فإنهم لا يعتقدون أن الإمام ابن عساكر وقع في المعصية أو البدعة، بل وقع في الشرك الأكبر.

أقوال أئمة منتسبون إلى المذاهب الأربعة يجوزون الاستغاثة:

أقوال الحنفية:

5- محمد بن محمد بن مصطفى الخادمي الحنفي.

قال العلامة محمد الخادمي: (وَيَجُوزُ التَّوَسُّلُ إلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالِاسْتِغَاثَةُ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ بَعْدَ مَوْتِهِمْ لِأَنَّ الْمُعْجِزَةَ وَالْكَرَامَةَ لَا تَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِمْ، وَعَنْ الرَّمْلِيِّ أَيْضًا بِعَدَمِ انْقِطَاعِ الْكَرَامَةِ بِالْمَوْتِ وَعَنْ إمَامِ الْحَرَمَيْنِ وَلَا يُنْكِرُ الْكَرَامَةَ وَلَوْ بَعْدَ الْمَوْتِ إلَّا رَافِضِيٌّ وَعَنْ الْأُجْهُورِيِّ الْوَلِيُّ فِي الدُّنْيَا كَالسَّيْفِ فِي غِمْدِهِ فَإِذَا مَاتَ تَجَرَّدَ مِنْهُ فَيَكُونُ أَقْوَى فِي التَّصَرُّفِ كَذَا نُقِلَ عَنْ نُورِ الْهِدَايَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ السِّنْجِيِّ[1]).

(1) بريقة محمودية (204/1)

أقوال المالكية:

6- محمد بن محمد العبدري المالكي الشهير بابن الحاج.

وقال العلامة ابن الحاج المالكي: (وَأَمَّا عَظِيمُ جَنَابِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَالرُّسُلِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ فَيَأْتِي إلَيْهِمْ الزَّائِرُ وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ قَصْدُهُمْ مِنْ الْأَمَاكِنِ الْبَعِيدَةِ ، فَإِذَا جَاءَ إلَيْهِمْ فَلْيَتَّصِفْ بِالذُّلِّ ، وَالِانْكِسَارِ ، وَالْمَسْكَنَةِ ، وَالْفَقْرِ، وَالْفَاقَةِ، وَالْحَاجَةِ ، وَالِاضْطِرَارِ ، وَالْخُضُوعِ وَيُحْضِرْ قَلْبَهُ وَخَاطِرَهُ إلَيْهِمْ ، وَإِلَى مُشَاهَدَتِهِمْ بِعَيْنِ قَلْبِهِ لَا بِعَيْنِ بَصَرِهِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَبْلَوْنَ وَلَا يَتَغَيَّرُونَ ، ثُمَّ يُثْنِي عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ يُصَلِّي عَلَيْهِمْ وَيَتَرَضَّى عَنْ أَصْحَابِهِمْ ، ثُمَّ يَتَرَحَّمُ عَلَى التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ إلَى يَوْمِ الدِّينِ، ثُمَّ يَتَوَسَّلُ إلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهِمْ فِي قَضَاءِ مَآرِبِهِ وَمَغْفِرَةِ ذُنُوبِهِ وَيَسْتَغِيثُ بِهِمْ وَيَطْلُبُ حَوَائِجَهُ مِنْهُمْ وَيَجْزِمُ بِالْإِجَابَةِ بِبَرَكَتِهِمْ وَيُقَوِّي حُسْنَ ظَنِّهِ فِي ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ بَابُ اللَّهِ الْمَفْتُوحِ، وَجَرَتْ سُنَّتُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي قَضَاءِ الْحَوَائِجِ عَلَى أَيْدِيهِمْ وَبِسَبَبِهِمْ، وَمَنْ عَجَزَ عَنْ الْوُصُولِ إلَيْهِمْ فَلْيُرْسِلْ بِالسَّلَامِ عَلَيْهِمْ، وَذِكْرِ مَا يَحْتَاجُ إلَيْهِ مِنْ حَوَائِجِهِ وَمَغْفِرَةِ ذُنُوبِهِ وَسَتْرِ عُيُوبِهِ إلَى غَيْرِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُمْ السَّادَةُ الْكِرَامُ، وَالْكِرَامُ لَا يَرُدُّونَ مَنْ سَأَلَهُمْ وَلَا مَنْ تَوَسَّلَ بِهِمْ، وَلَا مَنْ قَصَدَهُمْ وَلَا مَنْ لَجَأَ إلَيْهِمْ هَذَا الْكَلَامُ فِي زِيَارَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عُمُومًا[1]).

فهل وقع هذا الإمام المالكي في الكفر الأكبر المخرج من الملة ؟ !!

7- الإمام أبو عبد الله محمد بن موسى المراكشي المالكي.

وممن نص على جواز الإستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم من المالكية الإمام أبو عبد الله محمد بن موسى بن النعمان المراكشي المولود سنة (607) والمتوفى سنة (683)، وصنف في هذا كتابه "مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام عليه السلام في اليقظة والمنام" ، ترجم له العلامة الصفدي في الوافي بالوفيات فقال: (محمد بن موسى بن النعمان الشيخ أبو عبد

(1) المدخل (259/1)

الله المزالي التلمساني ... وكان فقيهاً مالكياً زاهداً عابداً عارفاً ... وله تصانيف منها كتاب مصباح الظلام في المستغيثين بخير الأنام في اليقظة والمنام[1]).

8- العلامة المحدث محمد جعفر الكتاني المالكي.

فقد ذكر في كتابه نظم المتناثر من الحديث المتواتر ما نصه: (التوسل به صلى الله عليه وسلم في حال حياته الدنيوية قال التقي السبكي في شفاء السقام هذا متواتر والأخبار طافحة به ولا يمكن حصرها، وقد كان المسلمون يفزعون إليه ويستغيثون به في جميع ما نابهم اهـ المراد منه[2]). نقل هذا الكلام مقراً مستدلاً.

وسيأتي كلام العلامة يوسف الدجوي المالكي قريباً.

أقوال الشافعية:

9- الإمام أحمد بن الحسين البيهقي الشافعي.

فقد روى في شعب الإيمان بسنده قال: (أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، أخبرني أبو محمد بن زياد، حدثنا محمد بن إسحاق الثقفي، قال: سمعت أبا إسحاق القرشي، يقول: كان عندنا رجل بالمدينة إذا رأى منكرا لا يمكنه أن يغيره أتى القبر، فقال:

أيا قبر النبي وصاحبيه ... ألا يا غوثنا لو تعلمونا).

ولم يتعقب الإمام البيهقي هذا الفعل بإنكار، ولو كان هذا شركاً وكفراً لما ذكره في كتابه، ولَما سكت عليه.

(1) الوافي بالوفيات (60/5)

(2) نظم المتناثر ص233.

10- الإمام المحدث الفقيه ابن الصلاح (ت: 643 هـ)

فقد قال في آداب المفتي والمستفتي (210/1) وهو يتكلم عن معجزات النبي صلى الله عليه وسلم: (فإنها ليست محصورة على ما وجد منها في عصره صلى الله عليه وسلم بل لم تزل تتجدد بعده صلى الله عليه وسلم على تعاقب العصور وذلك أن كرامات الأولياء من أمته وإجابات المتوسلين به في حوائجهم **ومغوثاتهم** عقيب توسلهم به في شدائدهم براهين له صلى الله عليه وسلم قواطع ومعجزات له سواطع ولا يعدها عد ولا يحصرها حد أعاذنا الله من الزيغ عن ملته وجعلنا من المهتدين الهادين بهديه وسنته).

11- الإمام المجتهد تقي الدين علي السبكي الشافعي.

قال الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله: (وأما الاستغاثة: فهي طلب الغوث، وتارة يطلب الغوث من خالقه وهو الله تعالى وحده، كقوله تعالى: {إذ تستغيثون ربكم}.

وتارة يطلب ممن يصح إسناده إليه على سبيل الكسب، ومن هذا النوع الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم، وفي هذين القسمين تعدى الفعل تارة بنفسه كقوله تعالى: {إذ تستغيثون ربكم} {فاستغاثه الذي من شيعته} ، وتارة بحرف الجر كما في كلام النحاة في المستغاث به، وفي كتاب سيبويه رحمه الله تعالى فاستغاث بهم ليشتروا له كليبا.

فيصح أن يقال استغثت النبي صلى الله عليه وسلم وأسْتُغِيْثَ بالنبي صلى الله عليه وسلم بمعنى واحد، وهو طلب الغوث منه بالدعاء ونحوه على النوعين السابقين في التوسل من غير فرق، وذلك في حياته وبعد موته، ويقول استغثت الله وأستغيث بالله بمعنى طلب خلق الغوث منه.

فالله تعالى مُسْتَغَاثٌ فالغوث منه خَلْقًا وإيجادًا، والنبي صلى الله عليه وسلم مستغاثٌ والغوث منه تسببًا وكَسْباً، ولا فرق في هذا المعنى بين أن يُستعمل الفعل متعديا بنفسه أو لازما أو تعدى بالباء، وقد تكون الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم على وجه آخر، وهو أن يُقال أستغثتُ اللهَ بالنبيِ صلى الله عليه وسلم كما تقول سألت الله بالنبي صلى الله عليه

وسلم، فيرجع إلى النوع الأول من أنواع التوسل، ويصح قبل وجوده وبعد وجوده، وقد يُحذفُ المفعول به ويقال استغثت بالنبي صلى الله عليه وسلم بهذا المعنى.

فصار لفظ الاستغاثة بالنبي صلى الله عليه وسلم له معنيان:

أحدهما: أن يكون مستغاثا.

والثاني: أن يكون مستغاثا به، والباء للاستعانة فقد ظهر جواز إطلاق الاستغاثة والتوسل جميعاً، وهذا أمر لا يُشَكُّ فيه، فإن الاستغاثة في اللغة طلب الغوث وهذا جائزٌ لغةً وشرعاً من كل من يقدر عليه، بأي لفظ عبر عنه كما قالت أم إسماعيل: أغث إن كان عندك غواث[1]).

12- الإمام الفقيه تقي الدين الحصني الشافعي.

قال الإمام تقي الدين الحصني: (والمراد أن الاستغاثة بالنبي واللواذ بقبره مع الاستغاثة به كثير على اختلاف الحاجات، وقد عقد الأئمة لذلك باباً، وقالوا: إن استغاثة من لاذ بقبره وشكى إليه فقره وضره توجب كشف ذلك الضر بإذن الله تعالى[2]).

13- الإمام المحدث الفقيه ولي الدين أبو زرعة العراقي الشافعي.

قال في كتابه طرح التثريب: (وَلِلشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ هُنَا كَلَامٌ بَشِعٌ عَجِيبٌ يَتَضَمَّنُ مَنْعَ شَدِّ الرَّحْلِ لِلزِّيَارَةِ وَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ الْقُرْبِ بَلْ بِضِدِّ ذَلِكَ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ فِي شِفَاءِ السَّقَامِ فَشَفَى صُدُورَ الْمُؤْمِنِينَ[3]).

---

(1) شفاء السقام ص187 .

(2) دفع شبه من شبه وتمرد ص89 .

(3) طرح التثريب (40/6) .

فلو كان يعتقد الاستغاثة كفرا أكبر مخرج من ملة الإسلام لما صح أن يصف كتاب شفاء السقام الذي يحتوي على مسألتي (الزيارة والاستغاثة) بأنه شفاء لصدور المؤمنين، وهذا غاية الإقرار لمسألة الإستغاثة.

14- الإمام خليل بن أيبك الشيخ صلاح الدين الصفدي الشافعي

قال في كتابه الوافي بالوفيات: (وكتاب شفاء السقام في زيارة خير الأنام ردا عليه – أي: ابن تيمية – أيضا في إنكاره سفر الزيارة، وقرأته عليه بالقاهرة سنة سبع وثلاثين وسبع مائة من أوله إلى آخره، وكتبت عليه طبقة جاء مما فيها نظماً من المتقارب:

لقول ابن تيمية زخرف ... أتى في زيارة خير الأنام

فجاءت نفوس الورى تشتكي ... إلى خير حبر وأزكى إمام

فصنف هذا وداواهم ... فكان يقيناً شفاء السقام[1]).

ولا شك أن هذا إقرار لما تضمنه هذا الكتاب في مسألة الاستغاثة، ولو كانت كفراً وشركاً لما كان الكتاب يستحق هذا الثناء.

15- الإمام المحدث الفقيه جلال الدين السيوطي.

فقد قال في كتابه حسن المحاضرة عند أن ترجم للإمام تقي الدين السبكي: (وله من المصنفات الجليلة الفائقة التي حقها أن تكتب بماء الذهب، لما فيها من النفائس البديعة، والتدقيقات النفيسة، منها ... شفاء السقام في زيارة خير الأنام).

وهذا إقرار ورضى بما تضمنه هذا الكتاب.

(1) الوافي بالوفيات (167/21)، وقال مثل ذلك في كتابه: (أعيان العصر وأعوان النصر) .

16- الإمام أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي الشافعي.

قال الإمام ابن حجر الهيتمي رحمه الله: (من خرافات ابن تيمية التي لم يقلها عالم قبله وصار بها بين أهل الإسلام مثلة أنه أنكر الاستغاثة والتوسل به صلى الله عليه وآله وسلم، وليس ذلك كما أفترى، بل التوسل به حسن في كل حال قبل خلقه وبعد خلقه في الدنيا والآخرة، فمما يدل لطلب التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم قبل خلقه وأن ذلك هو سِيرَةُ السلف الصالحِ الأنبياءِ والأولياءِ وغيرهم، - فقول ابن تيمية " ليس له أصل " من افترائه - : ما أخرجه الحاكم وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال : "لما اقترف آدم الخطيئة قال يا رب أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم إلا ما غفرت لي، فقال الله: يا آدم كيف عرفت محمداً ولم أخلقه ؟ قال: يا رب لما خلقتني بيدك — أي: قدرتك - ونفخت في من روحك — أي: سرك الذي خلقته وشرفته بالإضافة إليك بقولك: ونفخت فيه من روحي - رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله ، فعلمت أنك لم تضف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال الله: صدقت يا آدم، إنه لأحب الخلق إلي، وإذ سألتني بحقه فقد غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك " ، والمراد بـ (حَقِّهِ) صلى الله عليه وسلم رُتْبَتُه ومنزلته لديه تعالى، أو الحق الذي جعله الله سبحانه وتعالى له على الخلق، أو الحق الذي جعله الله تعالى بفضله لَهُ عليه كما في الحديث الصحيح " قال فما حق العباد على الله " لا الواجب ، إذ لا يجب على الله تعالى شيء، ثم السؤال به صلى الله عليه وسلم ليس سؤالا له حتى يوجب إشراكا، وإنما هو سؤال الله تعالى بمن له عنده قَدْرٌ عَلِيٌّ ومَرْتَبَةٌ رفيعةٌ وجاهٌ عظيمٌ.

فمن كرامته صلى الله عليه وسلم على ربه أن لا يخيب السائل والمتوسل إليه بجاهه، ويكفي في هوان منكر ذلك حرمانه إياه.

وفي حياته صلى الله عليه وسلم ما أخرجه النسائي والترمذي وصححه — وقوله: إنه غريب أي: باعتبار أفراد طرقه - " أن رجلاً ضريراً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادع الله لي أن يعافيني ، فقال: إنْ شِئْتَ دعوتُ وإن شِئْتَ صَبَرْتَ وهو خيرٌ لك، قال فادعه - وفي رواية - ليس لي قائد وقد شق علي، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتوضأ فيحسن

وضوءه ويدعو بهذا الدعاء: اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمدٍ صلى الله عليه وسلم نبي الرحمة ، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في قضاء حاجتي لِتُقْضَى لِيْ اللهم شفعه فيَّ" وصححه أيضا البيهقي وزاد ، " فقام وقد أبصر " وفي رواية " اللهم شفعه في وشفعني في نفسي " وإنما علمه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك ولم يدع له لأنه أراد أن يحصل منه التوجه وبذل الافتقار والانكسار والاضطرار مستغيثاً به صلى الله عليه وسلم ليحصل له كمال مقصوده ، وهذا المعنى حاصل في حياته وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم استعمل السلف هذا الدعاء في حاجاتهم بعد موته صلى الله عليه وسلم ، وقد علمه عثمان بن حنيف الصحابي راويه لمن كان له حاجة عند عثمان بن عفان زمن إمارته رضي الله عنه، وعسر عليه قضاؤها منه، ففعله فقضاها. رواه الطبراني والبيهقي.

وروى الطبراني بسند جيد " أنه صلى الله عليه وسلم ذكر في دعائه بحق نبيك والأنبياء الذين من قبلي " ولا فرق بين ذكر التوسل والاستغاثة والتشفع والتوجه به صلى الله عليه وسلم أو بغيره من الأنبياء وكذا الأولياء وفاقاً للسبكي، – وإن منعه ابن عبد السلام، بل الذي نقله بعضهم عنه أنه منعه بغير نبينا صلى الله عليه وآله وسلم – وذلك لأنه ورد جواز التوسل بالأعمال كما في حديث الغار الصحيح مع كونها أعراضاً؛ فالذوات الفاضلة أولى؛ ولأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه توسل بالعباس رضي الله عنه في الاستسقاء ولم يُنْكَرْ عليه، وكأن حكمة توسله به دون النبي صلى الله عليه وسلم وقبره إظهارُ غايةِ التواضعِ لنفسه، والرفعة لقرابته صلى الله عليه وسلم ، ففي توسله به — أي: العباس – توسل بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وزيادة.

لا يقال لفظ التوجه والاستغاثة يُوْهِمُ أن المتوجَّهَ والمسْتَغَاثَ به أعلى من المتَوَجَّهِ والمستغاثِ إليه؛ لأن التوجه من الجاه وهو علو المنزلة ، وقد يتوسل بذي الجاه إلى من هو أعلى جاها منه ، والاستغاثة طلب الغوث والمستغيث يطلب من المستغاث به أن يحصل له الغوث من غيره؛ وإن كان ذلك الغير أعلى منه.

فالتوجه والاستغاثة به صلى الله عليه وسلم وبغيره ليس لهما معنى في قلوب المسلمين غير ذلك، ولا يَقْصُدُ بهما أحدٌ منهم سواه، فمن لم ينشرح صدره لذلك فليبك على نفسه، نسأل الله العافية.

والمستغاث به في الحقيقة هو الله تعالى، والنبي صلى الله عليه وسلم واسطة بينه وبين المستغيث، فهو سبحانه مستغاث به، والغوث منه خلقا وإيجادا ، والنبي مستغاث والغوث منه تسببا وكسبا، ومستغاث به — والباء للاستعانة – .

ولا يعارض ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: قُومُوا نَسْتَغِيثُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ هَذَا الْمُنَافِقِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم إنه لا يستغاث بي وإنما يستغاث بالله عز وجل لأن في سنده ابن لهيعة، والكلام فيه مشهور، وبفرض صحته فهو على حد {وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى}.

و (مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَمَلَكُمْ)، أي: أنا وإن استغيث بي، فالمستغاث به في الحقيقة هو الله، وكثيراً ما تجيء السنة بنحو هذا من بيان حقيقة الأمر، ويجيء القرآن بإضافة الفعل لمكتسبه، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لَنْ يُدْخِلَ أَحَدًا مِنْكُمْ الْجَنَّةَ بعَمَلِه) مع قوله تعالى: {ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ} (النحل:32).

وبالجملة فإطلاق لفظة الاستغاثة لمن يحصل منه غوثٌ ولو تسبباً وكسباً أمر معلوم لا شك فيه لغة ولا شرعاً، فلا فرق بينه وبين السؤال، لا سيما مع ما نقل أن في حديث البخاري رحمه الله تعالى في الشفاعة يوم القيامة (فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وسلم) ، وقد يكون معنى التوسل به صلى الله عليه وسلم طلب الدعاء منه، إذ هو حي يعلم سؤال من يسأله، وقد صح في حديث طويل : أن الناس أصابهم قحط في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم في النوم وأخبره أنهم يسقون فكان كذلك، وفيه ائت عمر فأقرئه السلام وأخبره أنهم يسقون، وقل له : عليك الكيس الكيس: – أي: الرفق – لأنه رضي الله عنه كان شديدا في دين الله فأتاه خبره فبكى

، ثم قال يا رب لا آلوا إلا ما عجزت عنه. – وفي رواية – أنَّ رائي المنامَ بلالُ بن الحارث المزني الصحابي رضي الله عنه.

فعلم أنه صلى الله عليه وسلم يُطْلَبُ منه الدعاء بحصول الحاجات كما كان في حياته صلى الله عليه وسلم لعلمه بسؤال من يسأله كما ورد، مع قدرته على التسبب في حصول ما سئل فيه بسؤاله وشفاعته صلى الله عليه وسلم إلى ربه عز وجل ، وأنه صلى الله عليه وسلم يُتَوَسَّلُ به في كلِّ حالٍ قبل بروزه لهذا العالم وبعده في حياته وبعد وفاته ، وكذا في عرصات القيامة فيشفع إلى ربه ، وهذا مما قام الإجماع عليه وتواترت به الأخبار ، وصح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال " أوحى الله إلى عيسى صلوات الله على نبينا وعليه وسلامه: يا عيسى آمن بمحمد وَمُرْ مَنْ أدركَهُ من أمتك أن يؤمنوا به، فلولا محمد ما خلقت آدم، ولولا محمد ما خلقت الجنة والنار، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب، فكتبت عليه: لا إله إلا الله محمد رسول الله فسكن" فكيف لا يتشفع ويتوسل بمن له هذا الجاه الوسيع، والقدر المنيع عند سيده ومولاه المنعم عليه بما حباه به وأولاه[(1)]. انتهى كلام ابن حجر.

17- الإمام شهاب الدين أحمد الرملي الشافعي.

(سُئِلَ: عَمَّا يَقَعُ مِنْ الْعَامَّةِ مِنْ قَوْلِهِمْ عِنْدَ الشَّدَائِدِ يَا شَيْخُ فُلَانٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الِاسْتِغَاثَةِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ فَهَلْ ذَلِكَ جَائِزٌ أَمْ لَا وَهَلْ لِلرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَالْمَشَايِخِ إغَاثَةٌ بَعْدَ مَوْتِهِمْ وَمَاذَا يُرَجِّحُ ذَلِكَ؟

فَأَجَابَ: بِأَنَّ الِاسْتِغَاثَةَ بِالْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْعُلَمَاءِ وَالصَّالِحِينَ جَائِزَةٌ وَلِلرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ إغَاثَةٌ بَعْدَ مَوْتِهِمْ؛ لِأَنَّ مُعْجِزَةَ الْأَنْبِيَاءِ وَكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ لَا تَنْقَطِعُ بِمَوْتِهِمْ .

(1) الجوهر المنظم في زيارة القبر المكرم من ص171 إلى 176.

أَمَّا الْأَنْبِيَاءُ فَلِأَنَّهُمْ أَحْيَاءٌ فِي قُبُورِهِمْ يُصَلُّونَ وَيَحُجُّونَ كَمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَخْبَارُ وَتَكُونُ الْإِغَاثَةُ مِنْهُمْ مُعْجِزَةً لَهُمْ .

وَالشُّهَدَاءُ أَيْضًا أَحْيَاءٌ شُوهِدُوا نَهَارًا جِهَارًا يُقَاتِلُونَ الْكُفَّارَ .

وَأَمَّا الْأَوْلِيَاءُ فَهِيَ كَرَامَةٌ لَهُمْ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَقِّ عَلَى أَنَّهُ يَقَعُ مِنْ الْأَوْلِيَاءِ بِقَصْدٍ وَبِغَيْرِ قَصْدٍ أُمُورٌ خَارِقَةٌ لِلْعَادَةِ يُجْرِيهَا اللَّهُ تَعَالَى بِسَبَبِهِمْ وَالدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِهَا أَنَّهَا أُمُورٌ مُمْكِنَةٌ لَا يَلْزَمُ مِنْ جَوَازِ وُقُوعِهَا مُحَالٌ وَكُلُّ مَا هَذَا شَأْنُهُ فَهُوَ جَائِزُ الْوُقُوعِ وَعَلَى الْوُقُوعِ قِصَّةُ مَرْيَمَ وَرِزْقُهَا الْآتِي مِنْ عِنْدِ اللَّهِ عَلَى مَا نَطَقَ بِهِ التَّنْزِيلُ وَقِصَّةُ أَبِي بَكْرٍ ، وَأَضْيَافِهِ كَمَا فِي الصَّحِيحِ وَجَرَيَانُ النِّيلِ بِكِتَابِ عُمَرَ وَرُؤْيَتُهُ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ بِالْمَدِينَةِ جَيْشَهُ بِنَهَاوَنْدَ حَتَّى قَالَ لِأَمِيرِ الْجَيْشِ يَا سَارِيَةَ الْجَبَلَ مُحَذِّرًا لَهُ مِنْ وَرَاءِ الْجَبَلِ لِكَمِينِ الْعَدُوِّ هُنَاكَ ، وَسَمَاعُ سَارِيَةَ كَلَامَهُ وَبَيْنَهُمَا مَسَافَةُ شَهْرَيْنِ ، وَشُرْبُ خَالِدٍ السُّمَّ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّرٍ بِهِ.

وَقَدْ جَرَتْ خَوَارِقُ عَلَى أَيْدِي الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ لَا يُمْكِنُ إنْكَارُهَا لِتَوَاتُرِ مَجْمُوعِهَا ، وَبِالْجُمْلَةِ مَا جَازَ أَنْ يَكُونَ مُعْجِزَةً لِنَبِيٍّ جَازَ أَنْ يَكُونَ كَرَامَةً لِوَلِيٍّ لَا فَارِقَ بَيْنَهُمَا إلَّا التَّحَدِّي [1]).

18- الإمام الْمُحدِّث عبد الرؤوف المناوي الشافعي.

قال الإمام الحافظ عبد الرؤوف المناوي في كتابه فيض القدير: (قال ابن عبد السلام: ينبغي كون هذا – أي الإقسام على الله – مقصورا على النبي لأنه سيد ولد آدم، وأن لا يقسم على الله بغيره من الأنبياء والملائكة والأولياء؛ لأنهم ليسوا في درجته؛ وأن يكون مما خص به تنبيها على علو رتبته وسمو مرتبته.

(1) فتاوى الرملي (383/4).

قال السبكي : ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي إلى ربه ولم ينكر ذلك أحد من السلف ولا من الخلف حتى جاء ابن تيمية فأنكر ذلك وعدل عن الصراط المستقيم وابتدع ما لم يقله عالم قبله وصار بين أهل الإسلام مثله[1].

(1) فيض القدير شرح الجامع الصغير (135/2).

فصلٌ: أدلة أهل العلم على جواز الاستغاثة

استدل أهل العلم على جواز الاستغاثة بمجموعة من الأدلة، منها:

أولاً:

ما رواه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في أمر الشفاعة وفيه: (إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ ثُمَّ بِمُوسَى ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

فإن قيل: إنهم استغاثوا بآدم وهو حي، ونحن إنما نمنع الاستغاثة بالأموات.

قلنا: إن الاستغاثة هنا في أمر لا يقدر عليه إلا الله تعالى، وهو أن يفرج عنهم هول ذلك اليوم.

فإن قيل: إن المراد بالاستغاثة به إنما هو في توجهه بدعاء الله تعالى.

قلنا قد أنكرتم: أن تكون الاستغاثة بمعنى التوسل وطلب الدعاء، وقلتم بأن الاستغاثة طلب من المستغاث به، والتوسل طلبٌ من المتوسل به أن يتوجه بدعاء المتوسل إليه وهو الله تعالى.

ثم إذا كنتم سَتَطَّرِدُونَ في مَنْهَجِكم في أنه لا يُحْتاج في دعاء الله إلى واسطة، فلماذا لا يَتَوَجَّهُ الناس إلى الله وحده القادر على التخفيف عنهم، لماذا يذهبون ويستغيثون بالأنبياء والرسل، لماذا يتركون الله ويلجئون لغيره.

ثانياً:

ما ثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: (... قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَلِكَ سَعْيُ النَّاسِ بَيْنَهُمَا فَلَمَّا أَشْرَفَتْ عَلَى الْمَرْوَةِ سَمِعَتْ صَوْتًا فَقَالَتْ صَهٍ تُرِيدُ نَفْسَهَا ثُمَّ تَسَمَّعَتْ فَسَمِعَتْ أَيْضًا فَقَالَتْ قَدْ أَسْمَعْتَ إِنْ كَانَ عِنْدَكَ غِوَاثٌ فَإِذَا هِيَ بِالْمَلَكِ عِنْدَ مَوْضِعِ زَمْزَمَ فَبَحَثَ بِعَقِبِهِ ...).

والشاهد: أنها استغاثت بصاحب الصوت، والنبي صلى الله عليه وسلم لا يقر باطلاً.

قال الإمام بدر الدين العيني الحنفي في شرح صحيح البخاري: (وفي رواية إبراهيم بن نافع وابن جريج فقالت أغثني إن كان عندك خير).

ثالثاً:

ما رواه الطبراني في المعجم الكبير بسنده إلى عتبة بن غزوان، عن نبي الله صلى الله عليه وسلم، قال: (إِذَا أَضَلَّ أَحَدُكُمْ شَيْئًا أَوْ أَرَادَ أَحَدُكُمْ عَوْنًا وَهُوَ بِأَرْضٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسٌ، فَلْيَقُلْ:"يَا عِبَادَ اللَّهِ أَغِيثُونِي، يَا عِبَادَ اللَّهِ أَغِيثُونِي، فَإِنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لا نَرَاهُمْ).

قال الإمام الطبراني بعد رواية الحديث: (وقد جرب ذلك).

وأخرج الطبراني وأبو يعلى عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (إِذَا انْفَلَتَتْ دَابَّةُ أَحَدِكُمْ بِأَرْضِ فَلاةٍ فَلْيُنَادِ: يَا عِبَادَ اللَّهِ، احْبِسُوا عَلَيَّ، يَا عِبَادَ اللَّهِ احْبِسُوا عَلَيَّ، فَإِنَّ لِلَّهِ فِي الأَرْضِ حَاضِرًا سَيَحْبِسُهُ عَلَيْكُمْ[1]).

فهذان الحديثان فيهما جواز طلب العون ممن غاب عن الإنسان.

فإن قيل: إن هذا نداء لحاضر.

قيل: بل المنادى غائبٌ بالنسبة لمن يناديه، وكذلك الأنبياء والصالحون وأهل القبور، فإنهم أحياء في قبورهم يسمعون الخطاب.

- سماع الموتى، وجواز مخاطبتهم.

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته أن ينادوا أهل القبور ويخاطبوهم مخاطبة الحاضرين، مع أنهم غائبون عن الأعين، ويسن السلام عليهم، ولذا قال ابن القيم رحمه الله في

(1) رواه الطبراني وأبو يعلى في مسنده وابن السني في عمل اليوم والليلة، وذكره الإمام النووي في الأذكار والسيوطي في الجامع الصغير والهيثمي في مجمع الزوائد وقال: (وفيه معروف بن حسان وهو ضعيف)، والديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب.

كتاب الروح: (وقد شرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأمته إذا سلموا على أهل القبور أن يسلموا عليهم سلام من يخاطبونه فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وهذا خطاب لمن يسمع ويعقل ولولا ذلك لكان هذا الخطاب بمنزلة خطاب المعدوم والجماد، والسلف مجمعون على هذا، وقد تواترت الآثار عنهم بأن الميت يعرف زيارة الحي له ويستبشر به ... وأبلغ من ذلك أن الميت يعلم بعمل الحى من أقاربه وإخوانه، قال عبد الله بن المبارك: حدثنى ثور بن يزيد عن ابراهيم عن أبى أيوب قال: تعرض أعمال الأحياء على الموتى فإذا رأوا حسنا فرحوا واستبشروا، وإن رأوا سوءا قالوا اللهم راجع به ... ويكفي في هذا تسمية الْمُسَلِّم عليهم زائراً؛ ولولا أنهم يشعرون به لما صح تسميته زائراً، فإن المزور إن لم يعلم بزيارة من زاره لم يصح أن يقال زاره، هذا هو المعقول من الزيارة عند جميع الأمم، وكذلك السلام عليهم أيضا فإن السلام على من لا يشعر ولا يعلم بالمسلم محال، وقد علم النبي أمته إذا زاروا القبور أن يقولوا سلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون يرحم الله المستقدمين منا ومنكم والمستأخرين نسأل الله لنا ولكم العافية ... ويدل على هذا أيضا ما جرى عليه عمل الناس قديما وإلى الآن من تلقين الميت في قبره؛ ولولا أنه يسمع ذلك وينتفع به لم يكن فيه فائدة وكان عبثا وقد سئل عنه الإمام أحمد رحمه الله فاستحسنه واحتج عليه بالعمل).

- مخاطبة الميت عن بعد :

وقد يقال: إن سماع الميت إن سلمنا بوقوعه، فهو لمن خاطبه وهو عنده، فكيف يخاطب الميت عن بعد، فنقول: إن قانون البرزخ يختلف عن قانون الدنيا، فأرواح الأموات في البرزخ قد تخلصت من أسر الأبدان، فلها من المقدرة مجال أكبر، قال ابن القيم رحمه الله في كتاب الروح: (فللروح المطلقة من أسر البدن وعلائقه وعوائقه من التصرف والقوة والنفاذ والهمة وسرعة الصعود إلى الله والتعلق بالله ما ليس للروح المهينة المحبوسة في علائق البدن وعوائقه فذا كان هذا وهي محبوسة في بدنها فكيف إذا تجردت وفارقته واجتمعت فيها قواها،

وكانت في أصل شأنها روحا علية زكية كبيرة ذات همة عالية فهذه لها بعد مفارقة البدن شأن آخر وفعل آخر).

فصلٌ: الجواب على بعض الاعتراضات

وقد أورد المانعون للاستغاثة مجموعة من الاعتراضات، ولكنها يمكن أن تندرج تحت اعتراضين اثنين:

الاعتراض الأول: أن الاستغاثة دعاء، والدعاء عبادة، والعبادة لا يجوز أن تصرف لغير الله.

الاعتراض الثاني: الاستدلال بنصوص تحث على دعاء الله وسؤاله، كحديث (إنه لا يستغاث بي)، وحديث (إذا سألت فاسأل الله).

الاعتراض الأول: أن الاستغاثة دعاء، والدعاء عبادة

والاعتراض الأول جوابه:

نسلم بأن الاستغاثة دعاء، ولا نسلم بأن كل دعاء عبادة، بل منه ما هو عبادة، ومنه ما ليس كذلك.

معاني الدعاء:

وتفصيل ذلك:

أن الدعاء جاء بمعنى العبادة كما في قوله تعالى: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} (الجن:18)، ويأتي بمعنى النداء كقوله تعالى: {لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا} (النور:63).

قال العلامة أبو البقاء الكفوي رحمه الله في الكليات: (والدعاء:

- الرغبة إلى الله والعبادة نحو : {وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ} (يونس:106).
- والاستعانة نحو: { وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ} (البقرة:23).
- والسؤال نحو: {ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ} (غافر:60).
- والقول نحو: { دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ} (يونس:10).
- والنداء نحو: { يَوْمَ يَدْعُوكُمْ} (الإسراء:52).
- والتسمية نحو:{لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا} (النور:63). انتهى من الكليات.

فإذا تبين هذا فليس كل دعاءٍ عبادة، وإلا لكان تفسير قوله تعالى: {لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا}، أي لا تجعلوا عبادة الرسول بينكم كعبادة بعضكم بعضاً، والدعاء الذي هو العبادة إنما هو الطلب ممن يُعْتَقَدُ فيه القدرة المستقلة على تحقيق ما طُلِبَ منه، فهذا الدعاء عبادة ولا شك، وصرف هذا النوع لغير الله شرك أكبر مخرج من الملة.

تقرير سماع الموتى:

فإن قيل: إن دعاء الأموات هو المحذور، لأنهم لا يسمعون فيجيبون.

قيل: إن هذا أمر لا يُسَلَّم لكم، فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أموات المشركين، ففي الصحيحين عن أنس بن مالك عن أبي طلحة أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ يَوْمَ بَدْرٍ بِأَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ رَجُلًا مِنْ صَنَادِيدِ قُرَيْشٍ فَقُذِفُوا فِي طَوِيٍّ مِنْ أَطْوَاءِ بَدْرٍ خَبِيثٍ

مُخْبِثٍ وَكَانَ إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرْصَةِ ثَلَاثَ لَيَالٍ فَلَمَّا كَانَ بِبَدْرٍ الْيَوْمَ الثَّالِثَ أَمَرَ بِرَاحِلَتِهِ فَشُدَّ عَلَيْهَا رَحْلُهَا ثُمَّ مَشَى وَاتَّبَعَهُ أَصْحَابُهُ وَقَالُوا مَا نُرَى يَنْطَلِقُ إِلَّا لِبَعْضِ حَاجَتِهِ حَتَّى قَامَ عَلَى شَفَةِ الرَّكِيِّ فَجَعَلَ يُنَادِيهِمْ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ يَا فُلَانُ بْنَ فُلَانٍ وَيَا فُلَانُ بْنَ فُلَانٍ أَيَسُرُّكُمْ أَنَّكُمْ أَطَعْتُمْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّا قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالَ: فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا تُكَلِّمُ مِنْ أَجْسَادٍ لَا أَرْوَاحَ لَهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ لِمَا أَقُولُ مِنْهُمْ.

قَالَ قَتَادَةُ: أَحْيَاهُمْ اللَّهُ حَتَّى أَسْمَعَهُمْ قَوْلَهُ تَوْبِيخًا وَتَصْغِيرًا وَنَقِيمَةً وَحَسْرَةً وَنَدَمًا.

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح صحيح مسلم: (قَالَ الْمَازِرِيّ: قَالَ بَعْض النَّاس: الْمَيِّت يَسْمَع عَمَلًا بِظَاهِرِ هَذَا الْحَدِيث، ثُمَّ أَنْكَرَهُ الْمَازِرِيّ وَادَّعَى أَنَّ هَذَا خَاصّ فِي هَؤُلَاءِ، وَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَاضِي عِيَاض وَقَالَ: يُحْمَل سَمَاعهمْ عَلَى مَا يُحْمَل عَلَيْهِ سَمَاع الْمَوْتَى فِي أَحَادِيث عَذَاب الْقَبْر وَفِتْنَته، الَّتِي لَا مَدْفَع لَهَا، وَذَلِكَ بِإِحْيَائِهِمْ أَوْ إِحْيَاء جُزْء مِنْهُمْ يَعْقِلُونَ بِهِ وَيَسْمَعُونَ فِي الْوَقْت الَّذِي يُرِيد اللَّه، هَذَا كَلَام الْقَاضِي، وَهُوَ الظَّاهِر الْمُخْتَار الَّذِي يَقْتَضِيه أَحَادِيث السَّلَام عَلَى الْقُبُور).

ثم هب أن الأموات لا يسمعون، فكيف يحكم على من دعاهم مع اعتقاده الجازم أنهم لا ينفعون ولا يضرون بالشرك، لأن الحكم بالشرك إن كان بسبب صدور الاستغاثة منه فينبغي أن يستوي في ذلك الأحياء والأموات، فمتى استغاث بحي أو بميت فقد أشرك، وهذا ما لا تقولونه أنتم، بل تقولون إن الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه لا بأس بها، وإن كان الحكم بالشرك ليس لمجرد الاستغاثة وإنما بسبب اعتقاد أن الأموات سامعون قادرون على التسبب والتشفع عند الله، وكان الأمر بخلاف ظن المستغيثين فالذي ينبغي هو الحكم بغلطهم حيث ظنوا ما ليس بسببٍ سبباً، وليس الحكم عليهم بالشرك، لأن الدافع للمستغيثين هو اعتقادهم أن الأموات يسمعون كما هو مذهب جمهور أهل السنة، وأنهم قادرون على التسبب في النفع لا خلق النفع وإيجاده، ومثل هذا لو قُدِّرَ الغلط فيه فهو خطأٌ في الوسيلة، لا خطأ في الاعتقاد.

وقد تعرض العلامة شيخ الأزهر المحدث يوسف الدجوي المالكي رحمه الله لهذه المسألة بتفصيل، وذكر الاعتراضات التي يذكرها المانعون للاستغاثة، ثم أخذ في الجواب عنها، بأسلوب سهل جميل، قال رحمه الله:

(لا تزال ترد إلينا الرّسائل بشأن التوسّل طلبًا للتوضيح والإسهاب.

وقد ذكر بعض مرسليها أن من الناس من يكفّر المتوسّلين برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الّذي سنتوسّل به جميعًا يوم القيامة على ما نطقت به الأحاديث الصحيحة.

ولو قالوا إن في المسألة تفصيلاً، أو أنّ بعض العبارات التي يقولوها المتوسّلون، أو الزائرون ينبغي التّحاشي عنها، وتعليم ما يصح أن يقول في توسّله أو عند زيارته، لقبلنا منهم ذلك وشكرناهم عليه، ولكنهم أفرطوا كل الإفراط، فرأينا أن نفيض القول في ذلك، فلعلّنا بزيادة التّقرير والتّكرير نُزيل تلك العقيدة التي هي أخطر شيءٍ على الإسلام والمسلمين.

ولنجعل الكلام معهم في مقامين، حتى نفحمهم بالمعقول والمنقول، فنقول: الكلام معهم في جهة الدليل العقلي، وما نضطر إليه من الدليل النقلي.

قبل أن نخوض في هذا الموضوع نحب أن نشترط على المنكرين أن يصبروا صبر المرتاضين بصناعة المنطق، العارفين بقوانين المناظرة، فلا يخرجوا عن الفرض الذي نفرضه حتى نتم الكلام فيه، وأن يعرفوا موضوع البحث فلا ينتقلوا عنه إلى غيره، وسنفرض الفروض كلها ثم نبطلها واحدًا واحدًا.

ولينظروا حتى لا يختلط المعقول بالمنقول، ولا المنقول بالمعقول، وسنوفّي كلاًّ حقّه إن شاء الله، وعسى ألاّ يكونوا بعد ذلك ممن يسلّم المقدّمات ثم ينازع في النّتيجة، فنقول:

هؤلاء إن كانوا يمنعون التوسّل والاستغاثة، ويجعلونهما شركًا من حيث إنّهما توسّل واستغاثة، فاستغاثة المظلوم بمن يرفع ظلمه إذًا شرك، واستغاثة الرجل بمن يعينه في بعض شؤونه شرك، واستغاثة الملك بجيشه لدى الحروب شرك، واستغاثة الجيش بالملك فيما يصلح أمره شرك.

بل نقول: يلزمهم على هذا الفرض أنَّ طلب المعونة من أرباب الحرف والصنائع التي لا غنى للناس عنها شرك، وطلب المريض للطبيب شرك، بل يلزم بناءً على تلك الكليات التي تقتضيها الحيثيّة أن استغاثة الرّجل الاسرائيلي بسيدنا موسى عليه السلام وإجابته إياه كما قال تعالى: {فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ} [القصص: 15] شرك، إلى غير ذلك مما لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل.

هذا كله إن كانوا يقولون: إنها ممنوعة من حيث إنّها استغاثة بغير الله كما فرضنا، فإن قالوا: أنّ الاستغاثة والتوسل بالأموات شرك دون الأحياء.

قلنا لهم: لا معنى لهذا بعد أن سلّمتم أن الاستغاثة بغير الله من الأحياء ليست بشرك، وبعد ما ورد به القرآن ووقع عليه الإجماع في كل زمان ومكان، ولا معنى لأن يكون طلب الفعل من غير الله شركًا تارة، وغير شرك تارة أخرى، فإن فيه نسبة الفعل لغير الله على كل حال.

وإن قالوا : إنّنا لا نعتقد التأثير الذاتي من الأحياء الذين نطلب منهم المعونة.

قلنا لهم: يجب إذًا أن تجعلوا مناط المنع هو اعتقاد التأثير الذاتي لغير الله تعالى، لا فرق بين الأحياء والأموات، فإن وجد ذلك الاعتقاد كان شركًا وإلا فلا، سواءٌ كانت الدّعوة لحي أو ميت، وإن كان مناط المنع هو تلك السَّبَبِيَّة الظاهرة التي تفهم من ظواهر الألفاظ، وجب أن يكون ذلك كله شركًا، حتى طلب الرجل من أخيه أن يعينه في الحمل على دابته، أو بناء داره، أو حفر نهره، إلى غير ذلك كما أوضحنا في الفرض الأوّل.

فإن قالوا: إنّنا ننسب تلك الأفعال والتأثيرات إلى غير الله تعالى من الأحياء، معتقدين أنّ الخلق والإيجاد ليس إلا لله تعالى، وأن الحي ليس له إلا الكسب لا غير.

قلنا لهم: كذلك من يطلب من الأموات أو يتوسّل بهم، والقرينة فيهما واحدة، وهو إيمان بأن الله بيده ملكوت السّموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله، وأنّ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنّه لا خالق غيره، ولا موجد سواه.

وإن كان سرّ المنع عندهم هو أن الميت لا يقدر على شيء مما طلب منه.

فنقول لهم:

أولاً: لا يلزم من ذلك أن يكون الطلب شركًا بل عبثًا فقط، والاستغاثة بالأحياء أقرب إلى الشرك منها بالأموات، لأنها أقرب إلى اعتقاد تأثيرهم في الإعطاء والمنع بمقتضى الحس والمشاهدة، لولا نور الإيمان وساطع البرهان .

ثانيًا: ثم نقول لهم: ما معنى قولكم "إن الميت لا يقدر على شيء"، وما سره وباطنه عندكم؟ إن كان ذلك لكونكم تعتقدون أنّ الميّت صار ترابًا، فما أضلّكم في دينكم، وما أجهلكم بما ورد عن نبيكم، بل عن ربكم من ثبوت حياة الأرواح، وبقائها بعد مفارقة الاجسام، ومناداة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها يوم بدر بقوله: (يا عَمرو بنَ هِشَام وَيَا عُتبَة بنَ ربيعَة وَيَا فُلانَ بن فلان إنَّا وَجَدنا مَا وَعَدَنا رَبُّنا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُم مَا وَعَدَ رَبُّكْم حَقًّا) فقيل له: ما ذلك ؟

فقال: (مَا أنْتُم بِأسمَعَ لِمَا أقُولُ مِنْهم)، ومن ذلك تسليمه على أهل القبور ومناداته لهم بقوله: (السَّلاَمُ عَلَيكم يَا أهْلَ الدِيَار). ومن ذلك عذاب القبر ونعيمه، وإثبات المجيء والذهاب إلى الأرواح، إلى غير ذلك من الأدلة الكثيرة التي جاء بها الإسلام، وأثبتتها الفلسفة قديمًا وحديثًا.

ولنقتصر هنا على هذا السّؤال:

أيعتقدون أن الشهداء أحياءٌ عند ربهم، كما نطق القرآن بذلك أم لا؟

فإن لم يعتقدوا فلا كلام لنا معهم، لأنّهم كذّبوا القرآن حيث يقول: {وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ} [البقرة:154]، {وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُون} [آل عمران: 169].

وإن اعتقدوا ذلك فنقول لهم: إن الأنبياء، وكثيرًا من صالحي المسلمين الذين ليسوا بشهداءَ كأكابر الصحابة، أفضل من الشهداء بلا شك ولا مرية، فإذا ثبتت الحياة للشهداء فثبوتها لمن هو أفضل منهم أولى.

على أن حياة الأنبياء مصرّح بها في الأحاديث الصحيحة، وقد رأى صلى الله عليه وآله وسلم موسى عليه السلام يصلّي فوق الكثيب الأحمر، وراجعه مرارًا عندما فرضت الصلاة خمسين في كل يوم وليلة حتى صارت خمسًا، كما قابل آدم وإبراهيم وغيرهما من الأنبياء عليهم السلام فهذا كلّه يثبت حياة الأرواح، وأنه لا شك فيها.

فإذًا نقول: حيث ثبتت حياة الأرواح بالأدلة القطعيّة التي قدمنا بعضها، فلا يسعنا بعد ثبوت الحياة إلا إثبات خصائصها، فإن ثبوت الملزوم يوجب ثبوت اللازم كما أن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم كما هو معروف.

وأي مانع عقلاً من الاستغاثة بها، والاستمداد منها كما يستعين الرجل بالملائكة في قضاء حوائجه، أو كما يستعين الرجل بالرجل، وأنت بالروح لا بالجسم إنسان.

وتصرّفات الأرواح على نحو تصرفات الملائكة لا تحتاج إلى مماسة ولا آلة، فليست على نحو ما تعرف من قوانين التّصرّفات عندنا، فإنّها من عالم آخر، {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي} [الإسراء:85]، وماذا يفهمون من تصرّف الملائكة أو الجن في هذا العالم ؟!

ولا شك أنّ الأرواح لها من الإطلاق والحرِّيَّة ما يمكّنها من أن تجيب من يناديها، وتغيث من يستغيث بها، كالأحياء سواء بسواءٍ، بل أشد وأعظم. وقد ذكرنا لك فيما سبق عن ابن القيم أنّ الأرواح القوية، كروح أبي بكر وعمر ربّما هزمت جيشًا، إلى آخر ما ذكرناه. فإن كانوا لا يعرفون إلا المحسوسات، ولا يعترفون إلا بالمشاهدات، فما أجدرهم أن يسموا طبيعيين لا مؤمنين.

على أنّنا نتنزل معهم، ونسلم لهم أن الأرواح بعد مفارقة الأجساد لا تستطيع أن تعمل شيئًا، ولكن نقول لهم: إذا فرضنا ذلك وسلّمناه جدلاً فلنا أن نقرّر: أنّه ليست مساعدة الأنبياء والأولياء للمستغيثين بهم من باب تصرّف الأرواح في هذا العالم على نحو ما قدمنا، بل مساعدتهم لمن يزورهم أو يستغيث بهم بالدعاء لهم، كما يدعو الرجل الصالح لغيره، فيكون من دعاء الفاضل للمفضول، أو على الأقل من دعاء الأخ لأخيه، وقد علمت أنهم أحياءٌ

يشعرون ويحسّون ويعلمون، بل الشعور أتم والعلم أعم بعد مفارقة الجسد، لزوال الحجب التّرابية، وعدم منازعات الشهوات البشرية.

وقد جاء في الحديث أن أعمالنا تعرض عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، فإن وجد خيرًا حمد الله، وإن وجد غير ذلك استغفر لنا.

ولنا أن نقول: إن المستغاث به، والمطلوب منه الإغاثة هو الله تعالى، ولكن السائل يسأل متوسلاً إلى الله بالنبي أو بالولي في أنه يقضي حاجته، فالفاعل هو الله، ولكن أراد السائل أن يسأله تعالى ببعض المقربين لديه الأكرمين عليه، فكأنه يقول: أنا من محبيه أو محسوبيه، فارحمني لأجله. وسيرحم الله كثيرًا من الناس يوم القيامة لأجل النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وغيره من الأنبياء، والأولياء، والعلماء.

وبالجملة : فإكرام الله لبعض أحباب نبيه لأجل نبيه، بل لبعض العباد لبعض أمر معروف غير مجهول، ومن ذلك الذين يصلون على الميت، ويطلبون من الله أن يكرمه ويعفو عنه لأجلهم بقولهم : "وقد جئناك شفعاءَ فشفعنا فيه ".

والمقصود من ذلك كله إثبات أن الله يرحم بعض العباد ببعض، على أن توجّه الإنسان إلى النبي، أو الولي، والتجاءَه إليه تحس به روح النبي والولي تمام الإحساس، وهو كريم ذو وجاهة عند الله تعالى، كما قال تعالى في بعض أصفيائه: {وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا} [الأحزاب:69]، وكما قال في بعض آخر: {وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآَخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ} [آل عمران:45]، فتعتني تلك الروح بذلك الملتجئ أشد الاعتناء في تسديده وتأييد، والدعاء له هي والملائكة الذين يجلونها، ويحبون مسرتها ورضاها، والأنبياء والأولياء محبوبون للملائكة بشاهد قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا نَادَى جِبْرِيلَ فِي السَّمَاءِ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا فَأَحِبُّوهُ)... إلى آخر الحديث، وأن الملائكة لتقول للذين قالوا: رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا: { نَحْنُ أَوْلِيَاؤُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآَخِرَةِ } [فصلت:31]، كما نصّ على ذلك القرآن الشريف.

وذلك سرّ التوجّه إلى الأولياء وزيارتهم، لتنتبه أرواحهم لحال الزائر، وتلتفت إلى معونته بما أعطاهم الله تعالى من الخصائص، كما تنفع أخاك بما أعطاك الله من قوة، أو وجاهة، أو مكانة، أو ثروة، أو أعوان، أو أنصار ... إلى آخره، وإن الإنسان هو هو في الدنيا والآخرة، من حيث روحه التي هي باقية في العالمين جميعًا، وليس الإنسان إنسانًا إلا بها كما شرحنا، والأمر جلي، ولكنها الأهواء عمَّت فأعمت.

والخلاصة:

أنه لا يكفر المستغيث إلا إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله تعالى، والتّفرقة بين الأحياء والأموات لا معنى لها، فإنه إن اعتقد الإيجاد لغير الله كفر، على خلاف للمعتزلة في خلق الأفعال، وإن اعتقد التسبب والاكتساب لم يكفر.

أنت تعلم أن غاية ما يعتقد الناس في الأموات، هو أنهم متسببون ومكتسبون كالأحياء، لا أنهم خالقون مُوجِدون كالإله؛ إذ لا يعقل أن يعتقد فيهم الناس أكثر من الأحياء، وهم لا يعتقدون في الأحياء إلا الكسب والتّسبّب، فإذا كان هناك غلط فليكن في اعتقاد التّسبّب والاكتساب؛ لأن هذا هو غاية ما يعتقده المؤمن في المخلوق كما قلنا، وإلا لم يكن مؤمنًا، والغلط في ذلك ليس كفرًا، ولا شركًا.

ولا نزال نكرر على مسامعك أنه لا يعقل أن يعتقد في الميت أكثر مما يعتقد في الحي، فيثبت الأفعال للحي على سبيل التّسبّب، ويثبتها للميت على سبيل التأثير الذّاتي والإيجاد الحقيقي، فإنه لا شك أن هذا مما لا يعقل.

فغاية أمر هذا المستغيث بالميت - بعد كل تنزل- أن يكون كمن يطلب العون من المقعد غير عالم أنّه مُقْعَد، ومن يستطيع أن يقول إن ذلك شرك ؟! على أن التّسبّب مقدور للميت وفي إمكانه أن يكتسبه كالحي بالدعاء لنا، فإن الأرواح تدعو لأقاربهم، كما في الحديث الشريف إذا بلغهم عنهم ما يسوؤهم، فيقولون: (اللهم راجع بهم أو لا تميتهم حتى تهديهم).

بل الأرواح يمكنها المعاونة بنفسها كالأحياء، ويمكنها أن تلهمك وترشدك كالملائكة، إلى غير ذلك على ماشرحناه، وكثيرًا ما انتفع الناس برؤيا الأرواح في المنام. ولعلّنا نعود إليه.

ثم قال الشيخ الدجوي رحمه الله جواباً على السؤال التالي:

س: هل جاء في السّنّة أنّ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم عَلَّم النّاس أن يسألوا الصّالحين من الأموات ويطلبوا منهم الدّعاء؟ أرجو أن تذكر ولو حديثًا واحدًا؟

الجواب: نحن نقلب عليه السّؤال أوّلاً – فنقول: هل جاء في السّنّة أنّ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم نهى النّاس عن أن يسألوا الصّالحين ويطلبوا منهم الدّعاء؟ أرجو أن تذكر لنا شيئًا من ذلك ولو حديثا واحدًا؟

ثم نقول له ثانيًا: إنّ جواز الأشياء لا يتوقّف على ورود الأمر بها، بل على عدم النّهي عنها كما هو مقرّر في علم الأصول: {قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ} [الأنعام:145] إلى آخره، فكل ما لم يرد فيه نص بالحظر فهو مباح على ما تقتضيه الآية، وعَلَّمَنا صلى الله عليه وآله وسلم في السّنّة الصّحيحة: أنّ ما أمرنا به فعلناه ولم نتركه، وما نهى عنه اجتنبناه ولم نفعله، وما سكت عنه فهو عفو، فهذه هي قواعد العلم الّذي يعرفه العلماء.

وأما شبهة الموت فهي شبهة واهية؛ لأنّكم بين أمرين: إمّا أن تنكروا إدراك الأموات، وعلمهم ودعاءهم وسماعهم، وإمّا أن تقرّوا بذلك، فإن أنكرتموه ملأنا لكم الدّنيا أدلّة وبراهين على ثبوت ذلك لهم مثل: دعاء آدم، وإبراهيم، وغيرهما من الأنبياء عليهم السّلام لنبيّنا صلى الله عليه وآله وسلم ليلة المعراج، كما في حديث البخاري ومسلم وغيرهما، وكما في حديث: (تُعْرَضْ عَلَيَّ أعْمَالُكُمْ فَإنْ رَأيْتُ خَيْرًا حَمَدْتَ الله، وَإنْ وَجَدْتُ غيْرَ ذلِكَ اسْتَغْفَرْتُ لَكُمْ)، وكما في حديث عرض أعمال الأحياء على الأموات ودعائهم لهم، وقد ذكره ابن تيميّة نفسه في فتاويه، واعترف به ابن القيّم كل الاعتراف وقرّره أتمّ التّقرير...

أمّا إذا اعترف الوهّابيّون بأنّ للأموات إدراكًا، وعلمًا، وسماعًا، وأنّهم يَدْعُون، ويردّون السّلام إلى غير ذلك كما ورد في السّنّة، ثم منعوا طلب ذلك منهم كانوا متناقضين، أو نقول: كانوا ممّن يسلّم بالمقدّمات وينازع في النّتيجة، أو ممّن يقطع باللّوازم عن ملزوماتها، وهو ممّا لا يقول به عاقل فضلاً عن فاضل.

على أنّنا ذكرنا في ذلك ما يقطع الشّغب من أصله، والمراء من أُسِّه، وذلك هو الحديث الصحيح الّذي رويناه عن عثمان بن حنيف في التوسّل به في حياته صلى الله عليه وآله وسلم وبعد مماته، وقد قال فيه: (يَا مُحَمَّدُ اشْفَعْ لِي عِنْدَ رَبِّكَ). ولا معنى للشفاعة إلاَّ الدّعاء الّذي يكون منه صلى الله عليه وآله وسلم، وفي الحديث الصحيح: (اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ)، وفي حديث آخر: (بِحَقِّ نَبِيَّكَ والأَنْبِيَاء قَبْلَهُ).

فالتّوسّل بالصالحين والدعاء ثابت وواقع، وقد قلنا في بعض ما كتبناه: لا معنى لكون هذا شريكًا، كما يقوله الغلاة، فإنّ الحي إذا طلب من الميّت الّذي هو حي بروحه، متمتع بلوازم الحياة وخصائصها، فإنّما يطلب منه على سبيل التّسبب والاكتساب، لا على سبيل الخلق والإيجاد؛ لأنّه ليس من المعقول أن يرفعه عن رتبة الحي، وهو إذا طلب من الحي فإنّما يطلب منه على هذا الوجه، لا على جهة الخلق والإيجاد، والطلب من المخلوق على سبيل التّسبّب ليس شركًا ولا كفرًا، فلا معنى لتكفير المسلمين بذلك، ولو فرضنا أنّ الميّت لا عمل له، فإنّ خطأ المنادي أو المستغيث – على هذا الفرض – إنّما هو في اعتقاد السّببيّة لا الإلهيّة، واعتقاد السّببيّة في غير الله ليس هو اعتقاد الإلهيّة كما يظنّه الجاهلون، وقد عرفت ممّا قدّمناه أنّه ليس غَلَطًا أيضًا، وإنّما الغالطون هم الغلاة، وإن كان التوسّل بمنزلته عند الله فالأمر واضح، لأنّ الموت لا يغيّر المنزلة عند الله تعالى.

س: هل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أهمل نوعًا من التّوسّل إلى الله تعالى، أو ترك شيئًا ممّا يقرّب إلى الله تعالى؟

ج: لم يهمل الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم شيئًا ممّا يقرّب إلى الله، ولا ترك نوعًا من أنواع التّوسّل، وقد علّمنا التّوسّل في حديث عثمان بن حنيف المتقدّم، بل توسّل هو

بحقّه وحق الأنبياء قبله، وعرفنا أنّ آدم عليه السّلام توسّل به قبل وجوده، وقد بُيّن ذلك كله في الأعداد السّابقة.

وبعد، فماذا عسى أن يدل ذلك للسّائل؟! فلو فرضنا أنّ الرّسول لم يتوسّل بالصّالحين لأمكن أن يُقَال: إن مقامه أرفع من كل مقام، على أنّه صلى الله عليه وآله وسلم كان عريقًا في العبوديّة، وكان أعلم خلق الله بإطلاق الرّبوبيّة وسعتها، وبأنّ الكل عبيدها، وتحت قهرها، وليس هناك إلاَّ فضلها الواسع، وكرمها الشّامل، وأنّه لا بد من ظهور ذل العبوديّة على كل أحد، وذلك من تعظيم الرّبوبيّة.

ويعلم صلى الله عليه وآله وسلم أنّ عبيد السّيّد المطلق لهم منازل عنده، وأنّ لكل منهم مزية لديه، وأنّ المقتضي لعطائه تعالى إنّما هو العبوديّة له صلى الله عليه وآله وسلم، فلا بد أن يكون بينهم ارتباط العبيد وتبادل المنافع، وعلى هذا قام بناءُ الكون.

كان صلى الله عليه وآله وسلم أعرف النّاس بذلك كلّه، فطلب الدّعاء من عمر وابن عمر من رسول الله، وأمر عمر أن يطلب الدّعاء من أويس القرني، وأين أويس من عمر؟! وسأل الله تعالى بحق الأنبياء قبله كما في حديث فاطمة بنت أسد، وأمرنا أن نتوسّل به إذا عرضت لنا حاجة إلى الله، فقال ذلك للأعمى: (فَإِنْ كَانَ لَكَ حَاجَةٌ فَمِثْلُ ذَلِكَ)، وقد فعلها الرّجل الّذي كان يتردّد على عثمان بن عفّان في خلافته، وقد بيّنا ذلك أتمّ البيان.

على أنّنا نريد منكم أن لا تكفّروا المسلمين بمثل هذا العمل الّذي لا شيء فيه، ونكتفي منكم أن تقولوا: إنّه مباح، أو خلاف الأولى، أو مكروه – إذا أردتم – ولو قلتم ذلك لاحتملناه منكم، وإن كان غير صحيح، ولكن قومك يا حضرة السّائل الّذي يظن أنّه منصف وغير متعصّب، يعملون على خلاف ذلك. انتهى النقل عن العلامة المحدث الشيخ يوسف الدجوي رحمه الله.

وفي كلام العلامة يوسف الدجوي رحمه الله – لو تأمله المخالفون – جوابٌ عن كل الاعتراضات، وبيان لها بأوضح أسلوب.

الاعتراض الثاني: الاستدلال بنصوص تحث على دعاء الله وسؤاله

وهذا الاستدلال بعد أن بينا أن الدعاء على أقسام، فمنه ما يكون عبادة، ومنه ما ليس كذلك، فإن الاستدلال بالآيات والأحاديث التي تأمر بدعاء الله، وتنهى عن دعاء غيره، إنما يراد منها الدعاء بمعنى العبادة، وعليه فلا يصح الاستدلال بها على أن كل دعاء عبادة، وهذا ما سبق بيانه وتوضيحه.

فصلٌ: وقفة مع بعض الأقوال التي يوردها من يكفر المستغيثين

يستدل بعض الناس على إنكار الاستغاثة كلام ابن تيمية والذي بدوره نقل الإجماع على حرمة الاستغاثة، ونعارض هذا بنقل الإمام المجتهد تقي الدين السبكي وهو إمام معاصر لابن تيمية فقد قال: (اعلم أنه يجوز ويحسن التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي صلى الله عليه وسلم إلى ربه سبحانه وتعالى، وجوازُ ذلك وحُسْنُه من الأمور المعلومة لكل ذي دينٍ؛ المعروفة من فعل الأنبياء والمرسلين وسير السلف الصالحين والعلماء والعوام من المسلمين، ولم ينكر أحد ذلك من أهل الأديان ولا سُمِعَ به في زمن من الأزمان، حتى جاء ابن تيمية فتكلم في ذلك بكلام يلبس فيه على الضعفاء الأغمار، وابتدع ما لم يسبق إليه في سائر الأعصار ...، وحسبك أن إنكار ابن تيمية للاستغاثة والتوسل قول لم يقله عالم قبله، وصار به بين أهل الإسلام مثلة[(1)]).

قال أحدهم: (وسأذكر لك أقوال علماء معتبرين، وأئمة مرموقين، من أتباع المذاهب المشهورين)، ثم نقل تحت عنوان (أقوال علماء المذهب الحنفي) عن رجل اسمه محمد بن سلطان المعصومي المتوفى سنة (1379هـ)، والإمام أبو حنيفة متوفى سنة (150هـ)، فَبَيْنَ

(1) شفاء السقام ص171.

الإمامِ أبي حنيفة وهذا الرجل ما يقارب (1200سنة)، فأين أعلام مذهب أبي حنيفة خلال ألف سنة، وأما المعصومي فقد فارق مذهب أبي حنيفة وهو شاب صغير، وقدح فيه، وحَسِبَه لجَهْلِه مذهباً متناقضاً في نفسه، مناقضاً للكتاب والسنة، وفي ذلك يقول: (ولكني لما حصَّلْتُ العلوم والفنون بحول الله وقوته وهدايته وتوفيقه، وحصُلَتْ لي ملَكة المطالعة، وحُزْتُ خَتْمَ الكُتُبِ المتَعارف عليها في بلد النشأة هناك، وكان عمري إذ ذاك ثلاثًا وعشرين سنة، ظهر لي خطأُ بعض المؤلفين وتعصبهم على ما عليه ائتلفوا، وتعارض ما حرروا ومناقضة بعضه بعضًا، فأعلنت ذلك في الملإ من الناس، وشرحت المسألة، وما عليه أهل ما وراء النهر ومن وافقهم).

ثم أورد المعترض عن الإمام محمد الحصكفي المتوفى سنة (1088هـ) في كتابه الدر المختار قوله: (وَاعْلَمْ أَنَّ النَّذْرَ الَّذِي يَقَعُ لِلْأَمْوَاتِ مِنْ أَكْثَرِ الْعَوَّامِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ الدَّرَاهِمِ وَالشَّمْعِ وَالزَّيْتِ وَنَحْوِهَا إلَى ضَرَائِحِ الْأَوْلِيَاءِ الْكِرَامِ تَقَرُّبًا إلَيْهِمْ فَهُوَ بِالْإِجْمَاعِ بَاطِلٌ وَحَرَامٌ مَا لَمْ يَقْصِدُوا صَرْفَهَا لِفُقَرَاءِ الْأَنَامِ وَقَدْ ابْتُلِيَ النَّاسُ بِذَلِكَ، وَلَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْأَعْصَارِ).

وهذا الكلام الذي أورده لا تعلق له بمسألة الاستغاثة أبداً، بل هو في مسألة إجماعية لا خلاف فيها، وهي مسألة النذر لغير الله تعالى، ولا أحد من صوفية أهل السنة يجيز أن يكون النذر لغير الله تعالى، وإيراد كلام الحصكفي لا معنى له إلا محاولة إيهام أن المخاطب بالنصيحة يجيز مثل هذا الأمر، .. والمنصوح لا يخالف في حرف واحد من كلام الحصكفي.

والمعترض هو الذي يخالف كلام الإمام الحصكفي، فكلام الإمام الحصكفي يفيد أنه يجوز أن أن يأتي المسلم بالدراهم والشمع والزيت ونحوها إلى ضرائح الأولياء بقصد صرفها على الفقراء.

ثم أورد من حاشية الإمام ابن عابدين الحنفي مذهباً الماتريدي عقيدة الصوفي مشرباً على كلام الحصكفي السابق ما أعجبه، وهو أيضاً لا تعلق له بمسألة الاستغاثة قطعاً، وهذا كلام العلامة ابن عابدين في حاشيته: (مَطْلَبٌ فِي النَّذْرِ الَّذِي يَقَعُ لِلْأَمْوَاتِ مِنْ أَكْثَرِ الْعَوَّامِ

مِنْ شَمْعٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ نَحْوِهِ (قَوْلُهُ تَقَرُّبًا إلَيْهِمْ) كَأَنْ يَقُولَ يَا سَيِّدِي فُلَانٌ إنْ رُدَّ غَائِبِي أَوْ عُوفِيَ مَرِيضِي أَوْ قُضِيَتْ حَاجَتِي فَلَكَ مِنْ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ مِنْ الطَّعَامِ أَوْ الشَّمْعِ أَوْ الزَّيْتِ كَذَا بَحْرٌ (قَوْلُهُ بَاطِلٌ وَحَرَامٌ) لِوُجُوهٍ:

مِنْهَا أَنَّهُ نَذَرَ لِمَخْلُوقٍ وَالنَّذْرُ لِلْمَخْلُوقِ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ وَالْعِبَادَةُ لَا تَكُونُ لِمَخْلُوقٍ.

وَمِنْهَا أَنَّ الْمَنْذُورَ لَهُ مَيِّتٌ وَالْمَيِّتُ لَا يَمْلِكُ.

وَمِنْهُ أَنَّهُ إنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَيِّتَ يَتَصَرَّفُ فِي الْأُمُورِ **دُونَ اللَّهِ تَعَالَى** وَاعْتِقَادُهُ ذَلِكَ كُفْرٌ، اللَّهُمَّ إلَّا إنْ قَالَ يَا اللَّهُ إنِّي نَذَرْت لَك إنْ شَفَيْت مَرِيضِي أَوْ رَدَدْت غَائِبِي أَوْ قَضَيْت حَاجَتِي أَنْ أُطْعِمَ الْفُقَرَاءَ الَّذِينَ بِبَابِ السَّيِّدَةِ نَفِيسَةَ أَوْ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ أَوْ الْإِمَامِ اللَّيْثِ أَوْ اشْتَرَى حُصْرًا لِمَسَاجِدِهِمْ أَوْ زَيْتًا لِوُقُودِهَا أَوْ دَرَاهِمَ لِمَنْ يَقُومُ بِشَعَائِرِهَا إلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ فِيهِ نَفْعٌ لِلْفُقَرَاءِ وَالنَّذْرُ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَذِكْرُ الشَّيْخِ إنَّمَا هُوَ مَحَلٌّ لِصَرْفِ النَّذْرِ لِمُسْتَحِقِّيهِ الْقَاطِنِينَ بِرِبَاطِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ فَيَجُوزُ بِهَذَا الِاعْتِبَارِ).

فالمحذور عند الإمام ابن عابدين إنما هو اعتقاد أن الميت يتصرف في الأمور بغير إذن الله تعالى، وهذا محل إجماع لا يخالف فيه مسلم.

ثم لماذا تستدلون بكلام أهل العلم وأنتم تعتقدون انحرافهم، فهذا العلامة ابن عابدين يستحب زيارة قبور الأولياء، وخاصة السيد البدوي، ويثبت أن لأصحاب القبور نفعاً للزائرين يقول كما في رد المحتار: (مَطْلَبٌ فِي زِيَارَةِ الْقُبُورِ... أُسْتُفِيدَ مِنْهُ نَدْبُ الزِّيَارَةِ وَإِنْ بَعُدَ مَحَلُّهَا. وَهَلْ تُنْدَبُ الرِّحْلَةُ لَهَا كَمَا أُعْتِيدَ مِنْ الرِّحْلَةِ إلَى زِيَارَةِ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ وَأَهْلِهِ وَأَوْلَادِهِ، وَزِيَارَةِ السَّيِّدِ الْبَدَوِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ الْأَكَابِرِ الْكِرَامِ؟ لَمْ أَرَ مَنْ صَرَّحَ بِهِ مِنْ أَئِمَّتِنَا، وَمَنَعَ مِنْهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ إلَّا لِزِيَارَتِهِ صلى الله عليه وسلم قِيَاسًا عَلَى مَنْعِ الرِّحْلَةِ لِغَيْرِ الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ. وَرَدَّهُ الْغَزَالِيُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ، فَإِنَّ مَا عَدَا تِلْكَ الْمَسَاجِدَ الثَّلَاثَةَ مُسْتَوِيَةٌ فِي الْفَضْلِ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الرِّحْلَةِ إلَيْهَا. وَأَمَّا الْأَوْلِيَاءُ فَإِنَّهُمْ مُتَفَاوِتُونَ فِي الْقُرْبِ مِنْ اللَّهِ – تَعَالَى ، وَنَفْعُ الزَّائِرِينَ بِحَسَبِ مَعَارِفِهِمْ وَأَسْرَارِهِمْ. قَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي فَتَاوِيهِ: وَلَا تُتْرَكُ لِمَا يَحْصُلُ عِنْدَهَا مِنْ مُنْكَرَاتٍ وَمَفَاسِدَ

كَاخْتِلَاطِ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرُبَاتِ لَا تُتْرَكُ لِمِثْلِ ذَلِكَ، بَلْ عَلَى الْإِنْسَانِ فِعْلُهَا وَإِنْكَارُ الْبِدَعِ، بَلْ وَإِزَالَتُهَا إنْ أَمْكَنَ).

ثم نسب المعترض مثل ما سبق عن ابن عابدين إلى ابن نجيم وقاسم بن قطلوبغا وغيرهما، وهو كلام لا إشكال فيه كما سبق.

ثم ذكر كلام الإمام الزبيدي في شرح الإحياء ونصه: (وقبيح بذوي الإيمان أن ينزلوا حوائجهم بالمخلوق وهم يسمعون قوله تعالى: "أليس الله بكافٍ عبده").

وهذا النص لا كلام فيه على الاستغاثة، وذكره هنا من الاستكثار بما ليس في الموضوع.

مسائل متفرقة

أولاً: نسبة العلم الشامل المحيط بكل شيء إلى غير الله.

لا شك أن هذا من خصائص الله تعالى، ويكفي في هذا قوله تعالى: { قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ} (النمل:65)، وقوله تعالى: {فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ} (يونس:20).

وهذا مما لا يخالف فيه مسلم، فضلاً عن عالم وداعية ... وهو قول أهل السنة أن الله تعالى يُطْلِعُ بعضَ عباده على بَعْضِ الغيب، قال تعالى: {عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا (26) إِلَّا مَنِ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا} (الجن:27)، وهذا هو الغيب النسبي الذي يجوز أن يُطْلِعَ الله عليه من شاء من عباده، قال الإمام ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى (156/3): (وَمِنْ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَة: التَّصْدِيقُ بِكَرَامَاتِ الْأَوْلِيَاءِ وَمَا يُجْرِي اللَّهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ مِنْ خَوَارِقِ الْعَادَاتِ فِي أَنْوَاعِ الْعُلُومِ وَالْمُكَاشَفَاتِ وَأَنْوَاعِ الْقُدْرَةِ وَالتَّأْثِيرَاتِ، كَالْمَأْثُورِ عَنْ سَالِفِ الْأُمَمِ فِي سُورَةِ الْكَهْفِ وَغَيْرِهَا وَعَنْ صَدْرِ هَذِهِ الْأُمَّةِ مِنْ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَسَائِرِ قُرُونِ الْأُمَّةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِيهَا إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ).

قال ابن تيمية أيضاً كما في مجموع الفتاوى: (سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ – صلى الله عليه وسلم – {إذَا هَمَّ الْعَبْدُ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كُتِبَتْ لَهُ حَسَنَةً} الْحَدِيث. فَإِذَا كَانَ الْهَمُّ سِرًّا بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ رَبِّهِ فَكَيْفَ تَطَّلِعُ الْمَلَائِكَةُ عَلَيْهِ؟

فَأَجَابَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ: قَدْ رُوِيَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عيينة فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَالَ: (إنَّهُ إذَا هَمَّ بِحَسَنَةٍ شَمَّ الْمَلَكُ رَائِحَةً طَيِّبَةً وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ شَمَّ رَائِحَةً خَبِيثَةً). وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّ اللَّهَ قَادِرٌ أَنْ يُعْلِمَ الْمَلَائِكَةَ بِمَا فِي نَفْسِ الْعَبْدِ كَيْفَ شَاءَ، كَمَا هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَطَّلِعَ بَعْضُ الْبَشَرِ عَلَى مَا فِي الْإِنْسَانِ. فَإِذَا كَانَ بَعْضُ الْبَشَرِ قَدْ يَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ مِنْ الْكَشْفِ مَا يَعْلَمُ بِهِ أَحْيَانًا مَا فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ: فَالْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِالْعَبْدِ أَوْلَى بِأَنْ يُعَرِّفَهُ اللَّهُ ذَلِكَ).

بل نقل ابن القيم عن شيخه الإمام ابن تيمية أنه كان يخبره عن بعض حوادث المستقبل، ويخبره عما في نفسه، قال ابن القيم في مدارج السالكين تحت منزلة الفراسة (494-482/2) (ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية أموراً عجيبة. وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم، ووقائعُ فراسته تستدعي سفراً ضخماً.

أخبر أصحابه بدخول التتار الشام سنة تسع وتسعين وستمائة، وأن جيوش المسلمين تكسر، وأن دمشق لا يكون بها قتل عام ولا سبي عام، وأن كلب الجيش وحدته في الأموال: وهذا قبل أن يهم التتار بالحركة.

ثم أخبر الناس والأمراء سنة اثنتين وسبعمائة لما تحرك التتار وقصدوا الشام: أن الدائرة والهزيمة عليهم. وأن الظفر والنصر للمسلمين. وأقسم على ذلك أكثر من سبعين يمينا.

فيقال له: قل إن شاء الله.

فيقول: إن شاء الله تحقيقا لا تعليقا.

وسمعته يقول ذلك. قال: فلما أكثروا علي. قلت: لا تكثروا، كتب الله تعالى في اللوح المحفوظ أنهم مهزومون في هذه الكرة، وأن النصر لجيوش الإسلام، قال: وأطعمت بعض الأمراء والعسكر حلاوة النصر قبل خروجهم إلى لقاء العدو.

وكانت فراسته الجزئية في خلال هاتين الواقعتين مثل المطر.

ولما طُلب إلى الديار المصرية، وأريد قتله بعدما أنضجت له القدور، وقلبت له الأمور: اجتمع أصحابه لوداعه، وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك.

فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبدا.

قالوا: أفتحبس ؟

قال: نعم، ويطول حبسي، ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رءوس الناس. سمعته يقول ذلك.

ولما تولى عدوه الملقب بالجاشنكير أخبروه بذلك. وقالوا: الآن بلغ مراده منك. فسجد لله شكرا وأطال.

فقيل له: ما سبب هذه السجدة ؟

فقال: هذا بداية ذله ومفارقة عزه من الآن، وقرب زوال أمره.

فقيل: متى هذا ؟

فقال: لا تربط خيول الجند على القرط حتى تغلب دولته. فوقع الأمر مثل ما أخبر به. سمعت ذلك منه).

وهذا من إخبار ابن تيمية ببعض أمور الغيب المستقبلية، فهذا الغيب يجوز أن يعلمه الولي من باب الكرامة له من الله.

وقال ابن القيم رحمه الله عن شيخه الإمام ابن تيمية رحمه الله في مدارج السالكين (2/482-494): (وقال مرة: يدخل علي أصحابي وغيرهم. فأرى في وجوههم وأعينهم أموراً لا أذكرها لهم.

فقلت له – أو غيري – : لو أخبرتهم ؟

فقال: أتريدون أن أكون مُعَرِّفَاً كمعرف الولاة ؟

وقلت له يوما: لو عاملتنا بذلك لكان أدعى إلى الاستقامة والصلاح. فقال: لا تصبرون معي على ذلك جمعة، أو قال: شهرا.

وأخبرني غير مرة بأمور باطنةٍ تختص بي مما عزمت عليه، ولم ينطق به لساني).

فهل كفر ابن القيم وابن تيمية بهذا، وهل ادعى ابن القيم لشيخه علم الغيب، وهل ادعى ابن تيمية لنفسه علم الغيب.

ثانياً: التصرف المطلق.

التصرف المطلق من خصائص الله تعالى، ولا يخالف في هذا أحدٌ من المسلمين، ويكفي في بيان اختصاص التصريف بالله تعالى قوله سبحانه: { قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ

لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ} (سبأ:22).

وهذا ما يتعلق بالتصرف المطلق، وأما أن يتصرف بعض العباد ببعض الأشياء الخارقة للعادة فهذا مما لا يُنْكَر، بل إن لابن تيمية رحمه الله كلاماً قد يفهم منه التصرف العظيم لبعض الأولياء، فقال في مجموع الفتاوى (214/11):

(وَكُلُّ مَنْ خَالَفَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ مُقَلِّدًا فِي ذَلِكَ لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ وَلِيُّ اللَّهِ فَإِنَّهُ بَنَى أَمْرَهُ عَلَى أَنَّهُ وَلِيٌّ لِلَّهِ؛ وَأَنَّ وَلِيَّ اللَّهِ لَا يُخَالِفُ فِي شَيْءٍ وَلَوْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ مِنْ أَكْبَرِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ كَأَكَابِرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانِ لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ مَا خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ؛ فَكَيْفَ إذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَتَجِدُ كَثِيرًا مِنْ هَؤُلَاءِ عُمْدَتُهُمْ فِي اعْتِقَادِ كَوْنِهِ وَلِيًّا لِلَّهِ أَنَّهُ قَدْ صَدَرَ عَنْهُ مُكَاشَفَةٌ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ أَوْ بَعْضِ التَّصَرُّفَاتِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ، مِثْلِ أَنْ يُشِيرَ إلَى شَخْصٍ فَيَمُوتَ؛ أَوْ يَطِيرَ فِي الْهَوَاءِ إلَى مَكَّةَ أَوْ غَيْرِهَا أَوْ يَمْشِيَ عَلَى الْمَاءِ أَحْيَانًا؛ أَوْ يَمْلَأَ إبْرِيقًا مِنْ الْهَوَاءِ؛ أَوْ يُنْفِقَ بَعْضَ الْأَوْقَاتِ مِنْ الْغَيْبِ أَوْ أَنْ يَخْتَفِيَ أَحْيَانًا عَنْ أَعْيُنِ النَّاسِ؛ أَوْ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ اسْتَغَاثَ بِهِ وَهُوَ غَائِبٌ أَوْ مَيِّتٌ فَرَآهُ قَدْ جَاءَهُ فَقَضَى حَاجَتَهُ؛ أَوْ يُخْبِرَ النَّاسَ بِمَا سُرِقَ لَهُمْ؛ أَوْ بِحَالِ غَائِبٍ لَهُمْ أَوْ مَرِيضٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْأُمُورِ؛ وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ صَاحِبَهَا وَلِيٌّ لِلَّهِ؛ بَلْ قَدْ اتَّفَقَ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ لَوْ طَارَ فِي الْهَوَاءِ أَوْ مَشَى عَلَى الْمَاءِ لَمْ يُغْتَرَّ بِهِ حَتَّى يَنْظُرَ مُتَابَعَتَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمُوَافَقَتَهُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ. وَكَرَامَاتُ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَعْظَمُ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ؛ وَهَذِهِ الْأُمُورِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَكُونُ صَاحِبُهَا وَلِيًّا لِلَّهِ فَقَدْ يَكُونُ عَدُوًّا لِلَّهِ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْخَوَارِقَ تَكُونُ لِكَثِيرِ مِنْ الْكُفَّارِ وَالْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُنَافِقِينَ وَتَكُونُ لِأَهْلِ الْبِدَعِ وَتَكُونُ مِنْ الشَّيَاطِينِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ أَنَّهُ وَلِيٌّ لِلَّهِ؛ بَلْ يُعْتَبَرُ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ بِصِفَاتِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَيُعْرَفُونَ بِنُورِ الْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ وَبِحَقَائِقِ الْإِيمَانِ الْبَاطِنَةِ وَشَرَائِعِ الْإِسْلَامِ الظَّاهِرَةِ).

فابن تيمية رحمه الله يُجَوِّزُ أنْ يحدثَ للولي أن يشير إلى شخص فيموت، وأن يطير في الهواء إلى مكة أو غيرها، وأن يمشي على الماء، وأن يقلب أعيان الأشياء وحقائقها فيخلق ماء من الهواء، وكلٌّ هذا ولا شك إنما هو بإذن الله تعالى وتقديره، فهل كفر ابن تيمية بهذا الكلام.

وتَصَرُّفُ بعض عباد الله تعالى في أمور من الكون، كتصرف سليمان عليه السلام في الرياح {فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ} (ص:36)، وكتصرف من عنده علم من الكتاب في عرش بلقيس حيث أتى به من اليمن إلى بيت المقدس في طرفة عين، أمرٌ ثابتٌ في كتاب الله تعالى، قال الله سبحانه: {قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ} (النمل:40)، أليس هذا تصرفاً في بعض الكون.

أليس نبي الله عيسى عليه السلام ممن كان يحيي الموتى، ويخلق من الطين طيراً، قال تعالى على لسانه: {أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ} (آل عمران:49).

قال ابن تيمية رحمه الله في النبوات (ص218): (بخلاف إحياء الموتى، فانه اشترك فيه كثير من الأنبياء بل ومن الصالحين).

وقول بعض الناس: (التصرف المطلق من خصائص الله تعالى: والأمر الثاني: يجب أن يعتقد الإنسان أن التصرف في العالم بالإرادة، وإصدار الأمر والنهي، والإماتة والإحياء كما يشاء، والبسط والقبض في الرزق، والإفاضة بالصحة والمرض، والفتح والهزيمة، وتسخير القضاء والقدر، وإنجاح المطالب وتحقيق الأماني، ودفع البلايا، والإغاثة في الشدائد، وإلهاف الملهوف، وإنهاض العاثر...).

كلام متناقض، لأنه يتكلم عن التصرف المطلق، ويمثل بالتصرف الخاص كالإحياء والإماتة، وقد سبق أن الله أجرى ذلك على يد بعض خلقه بإذنه سبحانه، ونحو ذلك، ثم حكم (المعترض) على من نسب التصرف الخاص بإذن الله بالإشراك فقال:

(ويقال لهذا النوع "الإشراك في التصرف" سواء اعتقد أنهم يقدرون على ذلك بأنفسهم، أو اعتقد أن الله سبحانه وتعالى وهبهم هذه القدرة، وخلع عليهم هذه الكرامة).

وهذا الكلام فيه تكفير لكل من سبق النقل عنهم في مسألة التصرف، بل إن ابن تيمية رحمه الله يُقَرِّرُ مسألة التصرف والتأثير، فقد قال في مجموع الفتاوى (312/11): (وَأَمَّا الْمُعْجِزَاتُ الَّتِي لِغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ "بَابِ الْكَشْفِ وَالْعِلْمِ" فَمِثْلُ قَوْلِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ سَارِيَةَ، وَإِخْبَارِ أَبِي بَكْرٍ بِأَنَّ بِبَطْنِ زَوْجَتِهِ أُنْثَى، وَإِخْبَارِ عُمَرَ بِمَنْ يَخْرُجُ مِنْ وَلَدِهِ فَيَكُونُ عَادِلًا، وَقِصَّةِ صَاحِبِ مُوسَى فِي عِلْمِهِ بِحَالِ الْغُلَامِ.

وَ – المعجزات التي لغير الأنبياء من باب – " الْقُدْرَةُ " مِثْلُ قِصَّةِ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنْ الْكِتَابِ، وَقِصَّةِ أَهْلِ الْكَهْفِ، وَقِصَّةِ مَرْيَمَ، وَقِصَّةِ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، وَسَفِينَةَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبِي مُسْلِمٍ الخولاني، وَأَشْيَاءَ يَطُولُ شَرْحُهَا فَإِنَّ تَعْدَادَ هَذَا مِثْلُ الْمَطَرِ. وَإِنَّمَا الْغَرَضُ التَّمْثِيلُ بِالشَّيْءِ الَّذِي سَمِعَهُ أَكْثَرُ النَّاسِ. وَأَمَّا الْقُدْرَةُ الَّتِي لَمْ تَتَعَلَّقْ بِفِعْلِهِ فَمِثْلُ نَصْرِ اللَّهِ لِمَنْ يَنْصُرُهُ وَإِهْلَاكِهِ لِمَنْ يَشْتُمُهُ).

فقرر ابن تيمية أن لغير الأنبياء معجزات **في باب القدرة والتأثير في الكون**، وبَيَّنَ أنَّ حَظَّ العبد من قدرة الله الكونية تأثيره في الكونيات: (تَنْقَسِمُ إلَى تَأْثِيرٍ فِي نَفْسِهِ كَمَشْيِهِ عَلَى الْمَاءِ وَطَيَرَانِهِ فِي الْهَوَاءِ وَجُلُوسِهِ عَلَى النَّارِ، وَإِلَى تَأْثِيرٍ فِي غَيْرِهِ بِإِسْقَامِ وَإِصْحَاحٍ وَإِهْلَاكٍ وَإِغْنَاءٍ وَإِفْقَارٍ).

ثم أورد (المعترض) كلام الإمام القاضي عياض في الشفا ونصه: (وأما من تكلم من سقط القول وسخف اللفظ ممن لم يضبط كلامه وأهمل لسانه بما يقتضى الاستخفاف بعظمة ربه وجلالة مولاه؛ أو تمثل في بعض الأشياء ببعض ما عظم الله من ملكوته؛ أو نزع من الكلام لمخلوق بما لا يليق إلا في حق خالقه غير قاصد للكفر والاستخفاف ولا عامدٍ للإلحاد؛ فإن تكرر هذا منه وعرف به دل على تلاعبه بدينه واستخفافه بحرمة ربه، وجهله بعظيم عزته وكبريائه، وهذا كفر لا مرية فيه).

وهذا مما لا علاقة له بالاستغاثة قطعاً، فإن الإمام القاضي عياض المالكي يتكلم عمن يستخف بعظمة الله تعالى، أو يصف مخلوقاً بصفات الباري جل جلاله، وأما المستغيث فإنه على العكس من ذلك تماماً، فإنه ما توسل بالنبي أو الولي إلا لأنه نظر إلى عظمة الله وجلاله، ثم نظر إلى حاله وذنبه، فرأى أن يتوسل بعبد قد بلغ في العبودية مبلغاً عظيماً لعل ذلك أن يكون سبباً في تحقيق مطلبه، فالمتوسل حين يتوسل ويستغيث بالنبي صلى الله عليه وسلم إنما يدفعه إلى ذلك اعتقاد أنَّ النبي أو الولي أكمل عبودية لله منه، ولا يعتَقِدُ فيهما الألوهية أو الربوبية، بل اعْتَقَدَ فيهما زيادة في العبودية، وزيادة العبودية تنافي القرب من الربوبية.

وبهذا يتضح الفرق العظيم بين استغاثات الموحدين، ونداءات المشركين، فإن المشركين اعتقدوا في مَنْ دعوهم الشرك، وتوجهوا لهم بالعبادة، قال تعالى: {مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} (الزمر:3)، وأما المتوسلون فإنهم لا يعتقدون فيمن يستغيثون به إلا رق العبودية لله تعالى، ولا يعتقدون فيه النفع والضر، ولكن لقرب منزلته من الله يتوسل به إلى الله، والمخالف لا يرى بأساً من الاستغاثة بالحي فيما يقدر عليه، فإذا كان المستغيث بالنبي صلى الله عليه وسلم يعتقد أنه حي في قبره، وأنه يسمع كلام من يكلمه، وأنه يستغفر الله للمذنب من أمته، فما المحذور في التوسل به والاستغاثة به، وقد جاء في الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: (حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم ووفاتي خير لكم تُعرض عليّ أعمالكم فما رأيت من خير حمدتُ الله عليه وما رأيت من شرّ استغفرت لكم) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح، وقال الإمام العراقي في طرح التثريب عند إيراد الحديث: (وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْبَزَّارُ فِي مُسْنَدِهِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ) ثم ساق الحديث، وصححه السيوطي في الخصائص.

ثم أورد (المعرض) عن القاضي عياض المالكي ما يلي: (وقال أيضاً رحمه الله تعالى: "إن كل مقالة صرحت بنفي الربوبية أو الوحدانية، أو عبادة أحد غير الله أو مع الله–فهو كفر" الشفا لعياض. فتأمل يأخي قوله: أو عبادة أحد غير الله أومع الله تجد أن من يدعو

غير الله يدخل في ذلك دخولا أوليا لأن الدعاء هو العبادة ولبها ومخها كما تقدم عن نبينا محمد صلى الله عليه وسلم).

وفهم من قول القاضي عياض: (أو عبادة أحد غير الله أو مع الله فهو كفر)، أنَّ هذا الكلام ينطبق على المتوسلين والمستغيثين؛ لأنهم من وجهة نظره توجهوا للأنبياء أو الأولياء بالدعاء، والدعاء مخ العبادة فنتج أنّ المتوسلين والمستغيثين قد صرفوا العبادة لغير الله تعالى.

وهذا الكلام باطلٌ، لأنه مبني على قاعدة غير صحيحة، فليس كلُّ دعاء عبادة، وهذا ما سبق تفصيله.

ثم أورد كلام العلامة إبراهيم بن مرعي المالكي في شرح حديث: "إذا استعنت فاستعن بالله"، ومما ورد في الشرح قوله: (فاستغاثة مخلوق بمخلوق كاستغاثة مسجون بمسجون، فلا تستعن إلا بمولاك...)، وهذا الكلام يصرح به الصوفية لقطع القلوب عن غير الله تعالى، وأن المغيث والقادر والفعَّال هو الله تعالى، وأما إذا أيقن العبد أن الله هو الذي بيده مقاليد الأمور، وأنه سبحانه وتعالى هو النافع الضار، وأنه حين يتوسل بالنبي أو الولي إنما يفعل ذلك لما سبق ذكره من قرب المتوسل به إلى الله تعالى، وبالغ عبوديته، وكمال افتقاره، فهو إذاً يتوسل بالولي لعبوديته لا لربوبيته، يتوسل به لا لأنه يعتقد فيه القدره والنفع والضر استقلالاً، وأين في كلام العلامة إبراهيم الحكم بأن الاستغاثة شرك أكبر مخرج من الملة، وأنه عبادة لغير الله تعالى.

ثم أورد كلام العلامة الطرطوشي وهو لا تعلق له بمسألتنا.

ثم نقل (المعترض) كلام علماء الشافعية:

وقد سبق أن نقلنا نحن من أقوال الشافعية كالإمام المجتهد تقي الدين السبكي، والإمام تقي الدين الحصني، والإمام شهاب الدين الرملي والإمام شمس الدين الرملي والإمام ابن حجر الهيتمي وغيرهم تصريحهم بجواز الاستغاثة.

فأورد المعرض كلام الإمام أبي شامة رحمه الله، ونصه:

(نبين من هذا القسم ما قد وقع فيه جماعة من جهال العوام، النابذين لشريعة الإسلام، التاركين للاقتداء بأئمة الدين من الفقهاء، وهو ما يفعله طوائف من المنتمين إلى الفقر الذي حقيقته الافتقار من الإيمان، من مؤاخاة النساء الأجانب والخلوة بهن، واعتقادهم في مشايخ لهم ضالين مضلين، يأكلون في نهار رمضان من غير عذر، ويتركون الصلاة، ويخامرون النجاسات...) الخ

وهذا كله مما لا تعلق له بمسألة الاستغاثة، وما ذكره الإمام أبو شامة، هو ما ينفيه كل مسلم، فاختلاط الرجال بالنساء، وتعظيم شيوخ الباطل الذين يفطرون رمضان ويتركون الصلاة، ويخامرون النجاسات، ويزينون النذر لغير الله، فهذا كله ينفيه المنصوح ويحاربه، ويعتقد أنه ضلال وانحراف، وكاتب النصيحة يعلم ذلك، فما فائدة ذكر هذا الكلام .!!

ثم أورد كلام الإمام ابن كثير رحمه الله في البداية والنهاية عن مسألة الغلو في السيدة نفيسة بنت أبي محمد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب رحمها الله، واكتفى الأخ ببعض كلام الإمام ابن كثير رحمه الله، وترك من كلامه ما يُبَين المراد، ونحن ننقل كلام ابن كثير كاملاً، قال رحمه الله:

(قلت: وإلى الآن قد بالغ العامة في اعتقادهم فيها وفي غيرها كثيراً جداً، ولا سيما عوام مصر فإنهم يطلقون فيها عبارات بَشِعَة مجازفة تؤدي إلى الكفر والشرك، وألفاظا كثيرة ينبغي أن يعرفوا أنها لا تجوز... والذي ينبغي أن يعتقد فيها ما يليق بمثلها من النساء الصالحات، وأصل عبادة الأصنام من المغالاة في القبور وأصحابها، وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتسوية القبور وطمسها، والمغالاة في البشر حرام، ومن زعم أنها تفك من الخشب أو أنها تنفع أو تضر بغير مشيئة الله فهو مشرك رحمها الله وأكرمها).

فهذا كلام ابن كثير رحمه الله، وهو إنما حكم بالشرك على من اعتقد أن السيدة نفيسة رحمها الله تنفع وتضر بغير مشيئة الله تعالى، وهذا لا يختلف فيه مسلمان.